الأمم المتحدة

A/74/6 (Sect. 12)

الجمعية العامة

Distr.: General
26 February 2019
Arabic
Original: English

الدورة الرابعة والسبعون

البندان ١٣٧ و ١٣٨ من القائمة الأولية*

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

تخطيط البرامج

الميزانية البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠

الجزء الرابع
التعاون الدولي لأغراض التنمية

الباب ١٢
التجارة والتنمية

البرنامج ١٠
التجارة والتنمية

المحتويات

الصفحة

تصدير ٣

التوجه العام ٤

ألف – الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ والأداء البرنامجي لعام ٢٠١٨** ١١

* A/74/50.

** تمشيا مع الفقرة ١١ من القرار ٧٢/٢٦٦ ألف، يقدم الجزء الذي يتكون من الخطة البرنامجية والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.

19-03264 (A) 250419 170519

الرجاء إعادة استعمال الورق

باء – الاحتياجات المقترحة من الموارد المتعلقة بالوظائف والموارد غير المتعلقة بالوظائف لعام ٢٠٢٠*** ٣٦

المرفقات

أولا – الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف المقترحان لعام ٢٠٢٠ . . . . . ٥٦

ثانيا – موجز التغييرات المقترحة في الوظائف الثابتة والمؤقتة، موزعة حسب العنصر والبرنامج الفرعي ٥٧

** تمشيا مع الفقرة ١١ من القرار ٧٢/٢٦٦ ألف، يقدم الجزء الذي يتكون من الخطة البرنامجية والمعلومات المتعلقة بأداء البرامج عن طريق لجنة البرنامج والتنسيق إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.

*** تمشيا مع الفقرة ١١ من القرار ٧٢/٢٦٦ ألف، يقدم الجزء الذي يتكون من الاحتياجات من الموارد المتصلة بالوظائف والموارد غير المتصلة بالوظائف عن طريق اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية إلى الجمعية العامة كي تنظر فيه.

تصدير

سيمثل عام ٢٠٢٠ نقطة فاصلة في تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. فالتجارة الدولية تمر بمرحلة انتقالية، ولا يزال الاستثمار الأجنبي المنُتِج متحفظا، وتوقعات التعرض لحالات المديونية الحرجة في تزايد، واتساع الفجوات الرقمية يهدد بزيادة تخلف أقل البلدان نموا عن الركب. ويمكن الآن أكثر من أي وقت مضى أن يساعد التبني الذكي للتكنولوجيات الجديدة، والشراكات المعززة، والقيادة الفكرية المتوثبة على إعادة رسم الاستراتيجيات الإنمائية الوطنية ومعالم العولمة في المستقبل. وفي ظل بيئة خارجية متغيرة، أُعرب عن التزامي الشخصي بتسخير مواطن القوة في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) بصفته رائدا فكريا في مجال التجارة والتنمية من أجل تنشيط مداولاتنا على الصعيد الحكومي الدولي، وتكثيف تعاوننا مع منظومة الأمم المتحدة بنطاقها الأوسع، ومواءمة جهودنا في سبيل دعم إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي على نحو يعود عليها بالنفع.

وفي مواجهة ردود الأفعال الشعبية المناهضة للعولمة، وفي ظل تنامي انعدام الثقة إزاء الحلول المتعددة الأطراف، تكون أشد فئات العالم فقرا وضعفا هي الأكثر تضررا في هذه البيئة الجديدة. لذلك، شهدنا خلال العامين الماضيين زيادة هائلة في الطلب على الدعم المقدم من الأونكتاد إلى البلدان النامية. فعلى سبيل المثال، حضر المنتدى العالمي للاستثمار الذي انعقد في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨ عدد قياسي من رؤساء الدول بلغ ١١ رئيسا، وأكثر من ٦٠ وزيرا، وما يزيد على ٦ ٠٠٠ مشارك سعيا إلى إيجاد حلول مستدامة للتمويل المقدم من القطاع الخاص ضمن القطاعات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة، حيث الحاجة ماسّة إليه.

وسيمثل مؤتمر الأونكتاد الذي سيعقد في عام ٢٠٢٠، وهو الخامس عشر من مؤتمراته التي تعقد كل أربع سنوات، لحظة مهمة تجتمع فيها البلدان النامية مع شركائها في التنمية والمجتمع المدني والقطاع الخاص لكي نحاسب أنفسنا فيما يتعلق بجهودنا الجماعية الرامية للوفاء بالتطلعات الاقتصادية لخطة التنمية المستدامة.

وما زلت أشعر بالتفاؤل في جميع ارتباطاتي مع الدول الأعضاء لما تبديه البلدان النامية والشركاء في التنمية على حد سواء من استعداد للتفكير خارج النطاق التقليدي والمضي قدما نحو اعتماد الشراكات الذكية وطرق العمل الجديدة التي يلزم أن نتبعها من أجل تنشيط العولمة لأغراض التنمية. فمن الشباب الأفريقي من ”رواد أعمال الإنترنت“ إلى موظفي الجمارك في جزر المحيط الهادئ، ومن سلطات تحصيل الإيرادات في آسيا الوسطى إلى حماة المستهلك في أمريكا اللاتينية، حصلت لديّ، من خلال ما شهدته من مواقف إيجابية وتمسك بأخلاقيات العمل وتفانٍ لدى المستفيدين من أنشطة الأونكتاد في جميع أنحاء العالم، قناعةٌ بأن البلدان النامية تستطيع أن تؤدي دورا محوريا، وستؤديه، في إحياء روح التضامن الدولي واستعادة الثقة في التعاون المتعدد الأطراف من أجل التنمية.

وأعتقد أن هذه الوثيقة تطرح أسلوبا فعالا للمضي إلى الأمام في تنفيذ برنامج العمل المهم هذا لصالح إدماج البلدان النامية في الاقتصاد العالمي على نحو يعود عليها بالنفع.

(توقيع) موخيسا **كيتوبي**

الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

التوجه العام

الولايات والمعلومات الأساسية

١٢-١ تقع على عاتق مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) مسؤولية مساعدة البلدان النامية، وخاصة أقل البلدان نمواً، والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على الاندماج في الاقتصاد العالمي بما يعود عليها بالمنفعة، وذلك دعماً للنمو والتنمية المستدامين والشاملين للجميع. وقد أُنشئ الأونكتاد بغرض تشجيع إقامة اقتصاد عالمي شامل للجميع، وذلك بإنارة السبيل أمام السياسات الوطنية والدولية، مع إيلاء الاعتبار الواجب لاحتياجات البلدان النامية ومصالحها. ومن شأن ذلك أن يؤدي إلى تحسين مستويات المعيشة وتهيئة نظام أفضل وأكثر فعالية للتعاون الاقتصادي الدولي يزول فيه تقسيم العالم إلى مناطق فقر ومناطق رخاء ويتحقق الازدهار للجميع. وكما ورد في وثيقة مافيكيانو نيروبي: ”سيجري تعزيز الدور الهام للأونكتاد بوصفة جهة التنسيق في الأمم المتحدة فيما يتعلق بالمعالجة المتكاملة لقضايا التجارة والتنمية والقضايا المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة“. والولاية مستمدة من الأولويات المحددة في قرارات ومقررات الجمعية العامة ذات الصلة، بما في ذلك دورات الأونكتاد الرباعية السنوات، ولا سيما المهام الرئيسية للمؤتمر، المبينة في الفقرة ٣ من الفرع الثاني من قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩). فالأونكتاد مدعوٌ، في مواجهة تزايد النزعة الحمائية التجارية وانخفاض الثقة في الحلول المتعددة الأطراف وضعف البيئة المواتية للتنمية على المستوى العالمي، إلى مضاعفة جهوده من أجل مساعدة البلدان النامية في بناء القدرات الإنتاجية، والتصدي للاتساع المطرد في الفجوتين التكنولوجية والرقمية، وضمان الإدارة السليمة للاقتصاد الكلي، وتشجيع تمويل التنمية، بما في ذلك منع التدفقات المالية غير المشروعة. وسيستمر الأونكتاد في تقديم الدعم الهادف إلى تطوير قدرة الحكومات على صياغة وتنفيذ سياسات لتحقيق التنمية المستدامة وذلك من خلال تنفيذ البرنامج العادي للتعاون التقني ومشاريع حساب التنمية.

المواءمة مع ميثاق الأمم المتحدة وأهداف التنمية المستدامة وبرامج التحول الأخرى

١٢-٢ تسترشد البرامج الفرعية بالولايات المنوطة بالأونكتاد في تنفيذ المنجزات المستهدفة ذات الصلة التي تسهم في بلوغ هدف كل منها. وتتواءم أهداف البرامج الفرعية مع مقصدي المنظمة المتمثلين في تحقيق التعاون الدولي على حل المسائل الدولية ذات الصبغة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والإنسانية وعلى تعزيز احترام حقوق الإنسان والحريات الأساسية للناس جميعا والتشجيع على ذلك بلا تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو الدين، وجعل هذه الهيئة مرجعاً لتنسيق أعمال الأمم وتوجيهها نحو إدراك هذه الغايات المشتركة، على النحو المنصوص عليه في المادة ١ من ميثاق الأمم المتحدة. وفي سياق خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، تجد المقاصد المنصوص عليها في المادة ١ من الميثاق تجسيدا لها في أهداف التنمية المستدامة. ويلخّص الشكل ١٢-أولا أدناه أهداف التنمية المستدامة المحددة التي تتواءم معها أهداف البرامج الفرعية، ومن ثم منجزاتها المستهدفة.

الشكل ١٢-أولا

التجارة والتنمية: مواءمة البرامج الفرعية مع أهداف التنمية المستدامة

١٢-٣ وتتواءم أهداف البرامج الفرعية أيضا مع خطط عمل أخرى ذات صلة، منها برنامج العمل لصالح أقل البلدان نموا للعقد ٢٠١١-٢٠٢٠ (برنامج عمل إسطنبول)، وخطة الاتحاد الأفريقي لعام ٢٠٦٣، وإعلان ومنهاج عمل بيجين، وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وبرنامج مواصلة تنفيذ جدول أعمال القرن ٢١ ونتائج مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة ومؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، وتوافق آراء مونتيري للمؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ونتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات وإعلان مبادئها وخطة عملها، وإطار سنداي للحد من مخاطر الكوارث ٢٠١٥-٢٠٣٠، وبرنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، واستراتيجية موريشيوس لمواصلة تنفيذ برنامج العمل من أجل التنمية المستدامة للدول الجزرية الصغيرة النامية، وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، ونتائج الدورة الرابعة والعشرين والدورات السابقة لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ.

التطورات الأخيرة

١٢-٤ في عام ٢٠١٨، ظلت النزعة الحمائية التجارية تطرح تحديات متزايدة أمام تعددية الأطراف. وتشكل الميكنة وسياسات التقشف والاستبعاد القائم على نوع الجنس أخطارا أخرى تهدد الآفاق الإنمائية للبلدان النامية. وقد سجل الاقتصاد العالمي نموا بنسبة ٣,١ في المائة في عام ٢٠١٨، لكن معدل النمو بدأ يتباطأ مع تقلص نمو الإنتاج الصناعي العالمي ونمو حجم تجارة البضائع، لا سيما في السلع الرأسمالية وفي السلع الوسيطة التي تتميز بكثافة المبادلات، وذلك في ظل تصاعد المنازعات

التجارية، واحتمال حدوث إجهاد وتقلبات مالية، ووجود توترات جغرافية سياسية كامنة. وقد فاق معدل التبادل التجاري معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي في عام ٢٠١٨، ولكنه بنسبة ٣,٧ في المائة ظل أقل من اتجاهه الطويل الأمد وأقل بكثير مما كان عليه في عام ٢٠١٧. وهددت التوترات التجارية فيما بين الاقتصادات الكبرى بإحداث تداعيات وآثار خارجية وآثار غير مباشرة على بلدان أخرى كثيرة، لا سيما الاقتصادات الصغيرة والاقتصادات المفتوحة الأسواق التي تعتمد آفاق نموها على البيئة الاقتصادية الخارجية إلى حد كبير. وانخفضت تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر العالمي أيضا بنسبة ١٩ في المائة في عام ٢٠١٨ لتصل إلى مبلغ قدره ١,٢ تريليون دولار، وتعود بذلك إلى النقطة المتدنية التي بلغها بعد الأزمة المالية العالمية. وبحلول عام ٢٠١٨، زادت أرصدة الديون العالمية كذلك إلى قرابة ٢٥٠ تريليون دولار – أي ثلاثة أمثال الدخل العالمي – مقارنةً بمبلغ ١٤٢ تريليون دولار قبل عقد من الزمان، ليتزايد بذلك عدد البلدان النامية المعرضة لخطر الضائقة المالية.

١٢-٥ وفي ظل هذه الظروف الخارجية الصعبة، شهد عام ٢٠١٨ زيادة في الطلبات الواردة من البلدان النامية من أجل الحصول على الدعم من الأونكتاد في عدد من المجالات ذات الأهمية الحاسمة، بما في ذلك التجارة الرقمية والتكامل التجاري والاستثمار والديون. وتجلى هذا الطلب المتزايد، على سبيل المثال، من خلال المشاركة والمناقشة التي دارت خلال سلسلة من الفعاليات الرئيسية التي عُقدت في عام ٢٠١٨، وهي: أسبوع التجارة الإلكترونية الثالث الذي نظمه الأونكتاد في جنيف في نيسان/أبريل ٢٠١٨، واجتذب عددا قياسيا من المشاركين الذين أبدوا اهتماما بالاقتصاد الرقمي بوصفه مصدرا جديدا للنمو في البلدان النامية؛ وأسبوع التجارة الإلكترونية الإقليمي الأول لأفريقيا، الذي عقد في نيروبي في كانون الأول/ديسمبر في إطار شراكة مع الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي؛ والمنتدى العالمي للاستثمار لعام ٢٠١٨، الذي حضره كذلك عدد قياسي من المشاركين عندما عقد في جنيف في تشرين الأول/أكتوبر؛ والاجتماع الثاني لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بتمويل التنمية والتابع لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الذي عقد كذلك في عام ٢٠١٨ في جنيف، بشأن قضية جاء طرحها في الوقت المناسب، هي قضية الديون والقدرة على تحملها والمسائل الهيكلية ذات الصلة. وعلاوة على ذلك، كان توقيع اتفاق إنشاء منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية في آذار/مارس ٢٠١٨ بمثابة خطوة إلى الأمام أيضا نحو تحقيق التكامل الاقتصادي الإقليمي القادر على تحقيق التحول. ويتوقع أن تشكل المنطقة الحرة اتفاقا تجاريا على نطاق القارة بأكملها قادرا على زيادة التجارة بين البلدان الأفريقية وعل أن يكون بمثابة محرك لعملية التحول الهيكلي في أفريقيا. وقدمت منظومة الأمم المتحدة، لا سيما الأونكتاد واللجنة الاقتصادية لأفريقيا، دعما مكثفا للبلدان الأفريقية في المفاوضات المتعلقة بالاتفاق.

الاستراتيجية والعوامل الخارجية لعام ٢٠٢٠

١٢-٦ نظرا لكون النتائج المستدامة والشاملة للجميع في عالم يعتمد بعضه على بعض تستلزم استجابة جماعية على الصعيد المتعدد الأطراف، فإن للأونكتاد دور أساسي يؤديه في منظومة الأمم المتحدة من أجل بلوغ توافق في الآراء بشأن عولمة أوثق صلة بالتنمية، والمضي قدما نحو إرساء بيئة اقتصادية عالمية أكثر رخاءً وشمولا للجميع واستدامة. وسيقدّم الأونكتاد، من خلال عمله على الترويج لعولمة محورها التنمية، المساعدة من أجل تنفيذ خطة التنمية العالمية، بما في ذلك خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وحسب الاقتضاء، اتفاق باريس المعتمَد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، وسيساعد البلدان النامية على تحقيق أهدافها الإنمائية، بما في ذلك القضاء على الفقر، وتحسين رفاه المواطنين، والاستفادة من الفرص التي تتيحها العولمة والتصدي للتحديات التي تطرحها. وعلاوةً على ذلك، ونظرا للترابط الوثيق بين كثير من التحديات الإنمائية، سيسهم الأونكتاد في توفير استجابات فعالة لهذه التحديات من خلال المعالجة المتكاملة لمسائل التجارة والتمويل والاستثمار والتكنولوجيا والتنمية المستدامة دعما لتحقيق خطة عام ٢٠٣٠. وسيولي الأونكتاد الاعتبار الواجب للمسائل الشاملة من قبيل الحكم الرشيد على جميع المستويات، والحرية، والسلام والأمن، واحترام حقوق الإنسان، بما في ذلك الحق في التنمية، والمساواة بين الجنسين، وتمكين

المرأة، والشباب، والالتزام عموما بإقامة مجتمعات عادلة وديمقراطية، وهي عوامل أساسية لجميع البلدان من أجل تحقيق النمو والتنمية المستدامين والمنصفين.

١٢-٧ وتعتمد البلدان النامية على الأونكتاد في دعم تعددية الأطراف في مجال التجارة والتنمية، وبناء القدرات الإنتاجية في البلدان النامية، والدفع بالتحول الهيكلي، وتعبئة التمويل لخطة عام ٢٠٣٠. ولتحقيق ذلك، يعتزم الأونكتاد اعتماد نهج شامل مشترك بين الشُعَب في دعم المستفيدين من خدماته، وذلك بالاستفادة من الخبرة المتاحة في إطار جميع برامجه الفرعية فيما يتعلق بالقدرات الإنتاجية والتكنولوجيا والفجوة الرقمية، ومسائل الاقتصاد الكلي، وتمويل التنمية، والتدفقات المالية غير المشروعة. وسيتمحور نهج الأونكتاد حول مساعدة البلدان النامية والشركاء على حد سواء في التفكير خارج النطاق التقليدي والمضي قدما في تنفيذ الشراكات الذكية وأساليب العمل الجديدة اللازمة لتنشيط العولمة لأغراض التنمية. وسيسعى الأونكتاد من جانبه أيضا إلى الابتكار وزيادة موارده إلى أقصى حد ممكن وذلك مثلا باستكشاف الروابط بين التجارة والتكنولوجيا والاستثمار، عوضا عن النظر في هذه المسائل كل بمعزل عن الأخرى. وفي سياق التفكير خارج الإطار التقليدي، يعتزم الأونكتاد أيضا أن يواصل إشراك الشباب في مجالات عمله الرئيسية. فالشباب يأتون برؤية جديدة لعمل الأونكتاد من خلال مشاركتهم، وفي المقابل تُتاح لهم فرص للتدريب والتواصل الاجتماعي لبناء مستقبلهم.

١٢-٨ وفي إطار التحضير لنهاية الدورة الرباعية السنوات في عام ٢٠٢٠، ستركز أمانة الأونكتاد جهودها على جوانب الولاية التي لا تزال بعيدة عن المسار المرجو لإنجازها في فترة السنوات الأربع، وذلك على النحو المحدد في المداولات المتعلقة باستعراض منتصف المدة، التي جرت في تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨. وعلى وجه التحديد، ستعمل الأمانة جاهدةً على كفالة تنفيذ الولايات المعززة بوثيقة مافيكيانو نيروبي، التي ثبت عدم كفاية الموارد المتاحة لها. وسيكون مؤتمر الأونكتاد الذي سيعقد في عام ٢٠٢٠، وهو الخامس عشر من مؤتمراته التي تعقد كل أربع سنوات، بمثابة لحظة مهمة تجتمع فيها الدول الأعضاء لمناقشة التطورات الأخيرة والاتجاهات الطويلة الأمد في مجال التجارة والتنمية والمسائل المترابطة في مجالات التمويل والتكنولوجيا والاستثمار والتنمية المستدامة، ولتقييم الإنجازات المتحققة وأوجه النقص خلال السنوات الأربع الأولى من تنفيذ أهداف التنمية المستدامة. وعلى وجه الخصوص، ستقوم أمانة الأونكتاد بإدراج الولايات المنبثقة عن الدورة الخامسة عشرة للأونكتاد في برنامج عملها لعام ٢٠٢٠ وما بعده. وفيما يوشك برنامج عمل إسطنبول على الانتهاء، على الرغم من أن البيئة الخارجية لا تزال تعيق مضاعفة صادرات أقل البلدان نموا، أصبحت وتيرة الزخم الدافع للرفع من قائمة أقل البلدان نموا والمرحلة التالية لذلك شعارا مشتركا للمجتمع الدولي. وبحلول عام ٢٠٢٠، أي في غضون أربع سنوات فقط منذ اقتراح مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع لأول مرة في الدورة الرابعة عشرة للأونكتاد، ستكون أقل البلدان نموا كلها تقريبا، وكذلك عدد متزايد من البلدان المتوسطة الدخل، قد قيّمت مدى استعدادها للتجارة الإلكترونية. وتوضح التجارة الإلكترونية والعمل في مجال الاقتصاد الرقمي عموما النهج الجديد الشامل لعدة قطاعات والمشترك بين الشُعَب، الذي يخضع للاختبار حاليا من خلال تطبيقه مثلا في الجهود المشتركة بين الشُعَب لتنظيم الأسبوع الأفريقي للتجارة الإلكترونية، الذي عُقد في نيروبي في عام ٢٠١٨، أو في خطط التعاون المشترك بين الشعب لتنظيم اجتماع عام ٢٠١٩ لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. وبصورة أعم، أنشأ الأونكتاد أيضا آليات للتنسيق والعمل المشترك على ضمان الجودة في عمله الإحصائي.

١٢-٩ وفيما يتعلق بالعوامل الخارجية، تستند خطة عام ٢٠٢٠ الشاملة إلى افتراضي التخطيط التاليين:

(أ) استمرار إتاحة معلومات وبيانات اقتصادية ومالية دقيقة ومستكملة على الصعيدين القطري والإقليمي ومواصلة التعاون مع الكيانات ذات الصلة بشأن إنتاج الإحصاءات؛

(ب) استمرار توافر الموارد الخارجة عن الميزانية المخصصة لتمويل برامج التعاون التقني، والإرادة السياسية المتواصلة لتحقيق توافق في الآراء في الاجتماعات الحكومية الدولية، والظروف والقدرات اللازمة للدول الأعضاء من أجل اعتماد وتنفيذ السياسات والاستراتيجيات.

١٢-١٠ ويراعي المكتب المنظور الجنساني في أنشطته التنفيذية ومنجزاته المستهدفة ونتائجه، حسب الاقتضاء. وهو سيسعى، على نطاق برنامج عمله، إلى استكشاف العلاقة بين الجنسين من جهة، والتكنولوجيا والابتكار من جهة أخرى، باعتبار ذلك أحد العوامل الحاسمة للتمكين الجنساني. ويعتبر تعميم مراعاة المنظور الجنساني مسألة شاملة ذات صلة بجميع البرامج الفرعية للأونكتاد تمشيا مع ولايات الأونكتاد والتوجيهات الداخلية للأمانة العامة. فعلى سبيل المثال، تجمع النتيجة المقررة للبرنامج الفرعي ٣ في عام ٢٠٢٠ بين المنجزات المستهدفة لركيزة البحث والتحليل وركيزة التعاون التقني من أجل مساعدة النساء المشتغلات بالتجارة عبر الحدود على إضفاء الطابع الرسمي على أعمالهن وتوسيع نطاقها وتنويعها. وهناك جهود مبذولة في جميع البرامج الفرعية من خلال فرقة عمل معنية بتنسيق الإحصاءات الداخلية لزيادة توافر الإحصاءات المصنفة حسب نوع الجنس وتحسين نوعيتها.

١٢-١١ وفيما يتعلق بالتعاون مع الكيانات الأخرى، سيواصل الأونكتاد التشجيع على مواصلة تنفيذ الإعلانات الوزارية الصادرة عن منظمة التجارة العالمية. وهو قد أبرم، علاوة على ذلك، اتفاقاتٍ مع مجموعة من المنظمات الدولية والمنظمات غير الحكومية الدولية لتعزيز النُّهج المشتركة وأوجه التآزر في مختلف مجالات العمل. ويتمثل أحد الأهداف الرئيسية للتعاون مع الكيانات الأخرى في الجمع بين خبرة الأونكتاد ونطاق تأثير الكيانات الشريكة وحضورها من أجل تعظيم الأثر العائد لصالح الجهات المستفيدة. وأنشأ الأونكتاد أيضا آليات لتعزيز شراكاته مع القطاع الخاص، لا سيما عن طريق تحديد المبادئ التوجيهية المتعلقة ببذل العناية الواجبة. ومن الجدير بالذكر أن المنتدى العالمي للاستثمار التابع للأونكتاد قد جمع في عام ٢٠١٨، في هذه اللحظة العصيبة التي يمر بها العمل المتعدد الأطراف وفي ظل بيئة اقتصادية خارجية حافلة بالتحديات، أكثر من ٦ ٠٠٠ من الجهات صاحبة المصلحة في مجالي الاستثمار والتنمية من ١٨٦ بلدا، منهم ١١ رئيس دولة وأكثر من ٦٠ وزيرا و ٧٠ برلمانيا، لتوثيق عرى الشراكة مع القطاع الخاص سعيا للاستثمار في مجال التنمية المستدامة. وحتى الآن، تعاون الأونكتاد أيضا مع أكثر من ١٠٠ كيان من القطاع الخاص.

١٢-١٢ وفيما يتعلق بالتنسيق والاتصال بين الوكالات، يسهم الأونكتاد، من خلال مشاركته في مجلس الرؤساء التنفيذيين في منظومة الأمم المتحدة المعني بالتنسيق ولجانه، في مبادرات الإصلاح الجارية والجهود المبذولة على نطاق المنظومة بهدف إحراز تقدم فيما يتعلق بالعمل المشترك. وهذا يشمل المساهمة في أن تكون استجابة منظومة الأمم المتحدة الإنمائية مؤثرة أكثر إزاء التحديات الماثلة أمام تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠. وتجدر الإشارة إلى أن الأونكتاد اضطلع بدور قيادي في تنفيذ إعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وهو يشارك في رئاسة الفريق المعني بالنتائج بشأن توفير وتسهيل التمويل الاستراتيجي التابع لمجموعة الأمم المتحدة للتنمية المستدامة، حرصا منه على أن يكون للخبرة المكتسبة في مجال تمويل أهداف التنمية المستدامة دور أكبر في أنشطة الأمم المتحدة على الصعيد القطري وفي الجيل المقبل من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، تمشيا مع استراتيجية التمويل الخاصة بالأمين العام للأمم المتحدة. ويواصل الأونكتاد أيضا قيادة المجموعة المشتركة بين وكالات الأمم المتحدة والمعنية بالتجارة والقدرات الإنتاجية في مجال ”توحيد الأداء“ أثناء تنفيذ الأنشطة التنفيذية على الصعيد القطري، وذلك بالتعاون مع ١٤ كيانا آخر. ويمثل تنفيذ البرامج من خلال العمل المشترك والمتسم بالشفافية، وترشيد الحضور القطري، وتنسيق ترتيبات التخطيط والتمويل على الصعيد القطري عناصر الإصلاح الإنمائي الذي يسعى إلى توفير أقصى قدر من التواؤم بين أعمال الوكالات واحتياجات المستفيدين. ويسعى الأونكتاد كذلك إلى تعظيم أثر خبراته من خلال التعاون مع الوكالات التي لديها حضور أقوى في الميدان وقواعد موارد أوسع. ويؤدي الأونكتاد، بوصفه إحدى المؤسسات الرئيسية الخمس صاحبة المصلحة في عملية متابعة تمويل التنمية، دورا رائدا في فرقة العمل المشتركة بين

الوكالات المعنية بمتابعة تمويل التنمية، حيث يسهم في مداولات المنتدى السنوي المعني بمتابعة تمويل التنمية التابع للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، وأيضا في فريق الأمم المتحدة المؤلف من ١٠ أعضاء لدعم آلية تيسير التكنولوجيا. وإضافةً إلى ذلك، يسهم الأونكتاد في فريق الخبراء المشترك بين الوكالات المعني بمؤشرات أهداف التنمية المستدامة، الذي يدعم رصد ومتابعة وسائل تنفيذ خطة عام ٢٠٣٠.

أنشطة التقييم

١٢-١٣ استرشدت الخطة البرنامجية لعام ٢٠٢٠ بالتقييمات والتقييمات الذاتية التالية المنجزة في عام ٢٠١٨:

(أ) تقييم مكتب خدمات الرقابة الداخلية: الاستعراض الذي يجري كل ثلاث سنوات لتنفيذ التوصيات المنبثقة عن التقييم البرنامجي للأونكتاد؛

(ب) التقييم المنفذ بطلب من مجلس التجارة والتنمية: تقييم البرنامج الفرعي ٥ المعني بأفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة؛

(ج) التقييمات الذاتية التي يجريها مدير البرنامج أو وحدة التقييم التابعة للاونكتاد:

'١' تعزيز قدرات إدارة الاقتصاد الكلي الداعمة للنمو من أجل تعزيز التعاون المالي والنقدي الإقليمي بين بلدان مختارة في أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي وغرب ووسط أفريقيا؛

'٢' آثار تغير المناخ على البنى الأساسية للنقل الساحلي في منطقة البحر الكاريبي: تعزيز قدرة الدول الجزرية الصغيرة النامية على التكيف؛

'٣' تعزيز قدرة أعضاء الجماعة الاقتصادية لدول وسط أفريقيا على تقوية الروابط الإنمائية المنبثقة عن قطاع الموارد المعدنية؛

'٤' دعم صانعي السياسات في البلدان النامية في صياغة سياسات وطنية لتنظيم المشاريع من خلال تنفيذ أطر سياسات تنظيم المشاريع؛

'٥' تعزيز قدرات واضعي السياسات والمسؤولين عن تشجيع الاستثمار في القطاعات ذات الأولوية في البلدان النامية على اجتذاب الاستثمار لأغراض التنمية المستدامة والشاملة.

١٢-١٤ وقد أُخذت نتائج التقييم الذاتي المشار إليها في الفقرة ١٢-١٣ (أ) أعلاه بعين الاعتبار ضمن الخطة البرنامجية لعام ٢٠٢٠ وذلك في إطار النهج العام المتبع إزاء المنجزات المستهدفة في مجال البحث والتحليل، وذلك على سبيل المثال من خلال إعادة تصنيف المنتجات وتعزيز نشر النتائج ورصدها. وأُخذت نتائج التقييم الذاتي المشار إليها في الفقرة ١٢-١٣ (ب) أعلاه بعين الاعتبار ضمن الخطة البرنامجية للبرنامج الفرعي ٥ في عام ٢٠٢٠ وذلك من خلال زيادة البحوث المتعلقة بقياس القدرات الإنتاجية، ووصول جميع المنتجات إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، وقواعد المنشأ والإشارات الجغرافية، وكذلك بشأن المسائل المواضيعية ذات الأهمية للبلدان النامية غير الساحلية وأقل البلدان نموا.

١٢-١٥ ومن المقرر إجراء التقييمات والتقييمات الذاتية التالية في عام ٢٠٢٠:

(أ) تقييم منتصف المدة للبرنامج المشترك بين الاتحاد الأوروبي والأونكتاد لصالح أنغولا (البرنامج الثاني للتدريب في مجال التجارة)؛

(ب) تقييمات ذاتية لمشروعين متعلقين بالنظام الآلي للبيانات الجمركية، ومشروع متعلق بالإصدار ٦ من برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي في الفلبين.

١٢-١٦ وتجدر الإشارة إلى أنه لن يُجرَى تقييم متعمق في عام ٢٠٢٠، وفقا لما قرره مجلس التجارة والتنمية، لأن تلك هي سنة عقد الدورة الخامسة عشرة الرباعية السنوات للأونكتاد.

ألف – الخطة البرنامجية المقترحة لعام ٢٠٢٠ والأداء البرنامجي لعام ٢٠١٨

برنامج العمل

البرنامج الفرعي ١
العولمة والترابط والتنمية

١ – الهدف

١٢-١٧ الهدف الذي يساهم هذا البرنامج الفرعي في تحقيقه هو تعزيز السياسات والقواعد والاستراتيجيات الاقتصادية على الصعد العالمي والإقليمي والوطني لتحقيق النمو المطرد والتنمية الاقتصادية الشاملة للجميع والمستدامة في البلدان النامية.

٢ – المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

١٢-١٨ يتواءم الهدف مع الهدف ٨ من أهداف التنمية المستدامة (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع)، والهدف ٩ (إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار)، والهدف ١٠ (الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها)، والهدف ١٦ (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات)، والهدف ١٧ (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة).

٣ – أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

شجع تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٨ البلدان النامية على الشروع في تصميم سياساتها الصناعية الرقمية

الطابع العالمي للاقتصاد الرقمي

المصدر: الأونكتاد.

منذ اعتماد خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، نشأت حاجة إلى التأقلم والتكيف مع التحديات المتعددة التي تطرحها هذه الخطة. وفي ذلك السياق الأوسع، كانت أهداف التنمية المستدامة وغاياتها ومؤشراتها في صميم المناقشة. بيد أن التوصل إلى سرد يمكن أن يربط الأهداف بتدابير السياسة العامة والإصلاحات المؤسسية وتعبئة الموارد لا يزال أمرا بعيد المنال. وإدراكا لتلك الحاجة، بدأ البرنامج الفرعي بناء هذا السرد حول فكرة عقد ”صفقة عالمية جديدة“ بوصفها إطارا لمعالجة المشاكل المتعددة الأبعاد المتمثلة في عدم المساواة والإقصاء وعدم الاستقرار وهشاشة الاقتصاد العالمي. ولا يمكن اعتبار هذه المشاكل مجرد نواتج عرضية حتمية للتغيرات التكنولوجية أو انتشار قوى السوق العالمية، وإنما هي ناجمة عن قرارات سياساتية ومواضع غفلت عنها السياسات، إلى جانب تراجع الأنظمة وإضعاف المؤسسات التمثيلية.

في عام ٢٠١٨، وسّع *تقرير التجارة والتنمية لعام ٢٠١٨: السلطة ومنصات الانطلاق ووهم التجارة الحرة* نطاق ذلك السرد ليشمل معالجة المشاكل المتصلة بالنظام التجاري الدولي، والاقتصاد الرقمي الناشئ، ومشكلة الربط بين البنى التحتية والتحول الهيكلي. واقترح التقرير سبلا عملية لكي تواجه البلدان النامية تلك المشاكل، منها بالأخص بعض الطرق المبتكرة للتعامل مع المشاكل المتعلقة بالقوة غير المتناظرة التي تتمتع بها الشركات الرقمية الكبيرة عن طريق تشديد تنظيم الممارسات المخلة بالمنافسة، وذلك من خلال تنظيم المنصات الرقمية بوصفها منفعة عامة. وأُبرزت أهمية توافر هامش للتصرف السياساتي من أجل بناء الاقتصاد الرقمي في البلدان النامية وأهمية وضع سياسات تنظيمية وطنية للمنصات الرقمية. وقد حظيت نتائج التقرير بتغطية واسعة النطاق في وسائط الإعلام، بما في ذلك الصحف من قبيل *Financial Times* و *Le Monde* و *El País*.

النتائج والأدلة

وقد أسهم المنجز المستهدف في إحراز النتيجة المتوخاة، وهي إحداث تغيير في عمليات صنع السياسات استنادا إلى تعميق فهم صانعي السياسات للبيئة الاقتصادية العالمية وللخيارات السياساتية لتحقيق التنمية الشاملة والمستدامة. وتشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة حدوث تغييرات ملموسة على صعيد السياسات في بعض البلدان. فعلى سبيل المثال، شرعت جنوب أفريقيا في بلورة سياسة لصناعتها الرقمية، ونشرت الهند أول مشروع لسياستها الوطنية في مجال التجارة الإلكترونية. وتثبت النتيجة التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

١٢-١٩ تحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، المشار إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، والمتمثلة في تعزيز فهم التفاعل بين التعبئة الناجحة للموارد المحلية والدولية من أجل التنمية، والقدرة على تحمل الدين وفهم خيارات السياسة من أجل إيجاد حل دائم للتحديات المتعلقة بتمويل التنمية ومشاكل ديون البلدان النامية، وذلك على نحو ما تدل عليه استفادة ٤٥ مؤسسة في ٣٩ بلدا من خدمات بناء القدرات التي يوفرها برنامج نظام إدارة الديون والتحليل المالي في عام ٢٠١٨.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

منهجية لقياس التدفقات المالية غير المشروعة: تحسين فرص تحقيق التنمية المستدامة

بدأ البرنامج الفرعي عام ٢٠١٨ في إجراء تحليل بشكل أكثر منهجية لمشكلة قياس التدفقات المالية غير المشروعة من خلال المشروع المتعلق بقياس تدفقات رأس المال غير المشروعة في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وتستنفذ هذه التدفقات بشكل كبير الموارد الإنمائية الحيوية والشحيحة في العديد من الاقتصادات النامية. وهي تشكل، بتحويلها الموارد من الإنفاق الاجتماعي والاستثمار المنتج، تهديدا مباشرا للتنمية المستدامة والشاملة للجميع. ويمكن لها أيضا أن تضعف الشرعية السياسية والمؤسسية، وأن تؤثر سلبا على النشاط الاقتصادي الكلي. وقد تم الاعتراف بهذه المخاطر في خطة عام ٢٠٣٠، وذلك بإدراج مسألة الحد من التدفقات المالية غير المشروعة صراحة بوصفها الغاية ١٦,٤ من الهدف ١٦ من أهداف التنمية المستدامة.

التحديات والاستجابة

ويتمثل التحدي في قلة المعارف بشأن حجم التدفقات المالية غير المشروعة وقنواتها. ورغم أن الكتابات بهذا الشأن قد اقترحت بعض التقديرات، فإنّه لا يوجد حتى الآن تعريف متفق عليه لتلك التدفقات أو منهجية لقياسها. وهذا يمثل مشكلة من منظور سياساتي، لأن غياب هذه المعلومات لا يسمح لواضعي السياسات من البلدان النامية باكتساب المعارف بشأن حجم التدفقات المالية غير المشروعة، وأصولها وقنواتها، أو الحصول على أدلة لوضع سياسات هادفة وفعالة من أجل كبح هذه التدفقات.

وفي مواجهة ذلك، وبالنسبة لعام ٢٠٢٠، يجري التخطيط ضمن هذا البرنامج الفرعي من أجل وضع منهجية لتقدير التدفقات المالية غير المشروعة. ويتعاون الأونكتاد، بوصفه وكالة مشاركة في رعاية المؤشر ١٦-٤-١ من أهداف التنمية المستدامة، مع مكتب الأمم المتحدة المعني بالمخدرات والجريمة واللجنة الاقتصادية لأفريقيا من أجل تعريف التدفقات المالية غير المشروعة، وتقديرها ونشر إحصاءات عنها في سياق الاقتصادات النامية في أفريقيا، التي هي من بين الاقتصادات الأكثر تضررا من هذه التحديات الإنمائية. وهو سيتمكن بحلول عام ٢٠٢٠، وبواسطة سلسلة من المبادئ التوجيهية التنفيذية والأنشطة التجريبية والمساعدة التقنية، من تطوير قدرات العديد من البلدان المشاركة في أفريقيا لقياس التدفقات المالية غير المشروعة.

النتائج والأدلة

ومن المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في النتيجة، وهي القدرة على تقديرات أدق للتدفقات المالية غير المشروعة في البلدان المشاركة. وستنير الدروس المستفادة السبيل أم إجراء الرقابة الوطنية على التدفقات المالية غير المشروعة، بما في ذلك من خلال المؤشر ١٦-٤-١ من أهداف التنمية المستدامة، وستوجه الإجراءات السياساتية في البلدان المتضررة للحد من هذه التدفقات. وستشمل الأدلة على النتائج، إذا تحققت، منهجية جديدة في وضع الإحصاءات الرسمية لميزان المدفوعات، والتي تمثل سجل جميع المعاملات الاقتصادية بين سكان البلد وبقية العالم في فترة زمنية معينة، في البلدان الأفريقية التسع المشاركة، على النحو المبين في الشكل.

وسوف تثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء

٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
عدم وجود منهجية وإحصاءات موثوقة بشأن التدفقات المالية غير المشروعة في إحصاءات ميزان المدفوعات	توافر منهجية لقياس التدفقات المالية غير المشروعة في إحصاءات ميزان المدفوعات	إدراج المنهجية الجديدة في إحصاءات ميزان المدفوعات لتسعة من البلدان الأفريقية المشاركة

١٢-٢٠ وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات الموكلة إليه، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

١٢-٢١ يعرض في الجدول أدناه قائمة بجميع المنجزات المستهدفة المقررة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ التي اسهمت، ومن المتوقع أن تسهم، في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول ١٢-١

البرنامج الفرعي ١: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

	المقررة لعام ٢٠١٨	*الفعلية لعام ٢٠١٨*	*المقررة لعام ٢٠١٩*	*المقررة لعام ٢٠٢٠*
المنجزات المستهدفة المعدودة				
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	١٠	٩	١٠	١١
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)	٢٠	١٨	٣٢	٤٣
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	١٩	١٩	١٩	١٩
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	١٢٦	١٢٨	١٢٦	١٢٦
المنشورات (عدد المنشورات)	٩	٨	١٠	١١
المواد التقنية (عدد المواد)	١٣	١٣	١٣	١٣
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام				
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط				

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة لعام ٢٠١٨

١٢-٢٢ يعزى الفرق في بند وثائق الهيئات التداولية إلى انخفاض عددها بمقدار تقرير واحد إلى الجمعية العامة بشأن التعاون فيما بين بلدان الجنوب، وذلك لأن البرنامج الفرعي قد أعد وثيقة لمؤتمر الأمم المتحدة الثاني الرفيع المستوى المعني بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب.

١٢-٢٣ ويعزى الفرق في بند الخدمات الفنية المقدّمة للاجتماعات إلى انخفاض عدد اجتماعات الدورات السنوية والتنفيذية لمجلس التجارة والتنمية، بسبب الشكل الجديد للمجلس، ليقل بذلك عدد الدورات الخاضعة لمسؤولية البرنامج الفرعي.

١٢-٢٤ ويعزى الفرق في بند المنشورات إلى تأجيل نشر مرصد أهداف التنمية المستدامة للأونكتاد، بسبب الصعوبات في وضع تصوّر لهذا المنشور الجديد. فالصعوبة تكمن في تفادي النظر إلى المنشور باعتباره تقييم رسمي من قبل الأمم المتحدة للتقدم المحرز في تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، والحرص بدلا من ذلك على أن يُعتبر بمثابة منشور يحدد بعض المجالات التي تحتاج إلى انتباه خاص من واضعي السياسات والمجتمع الدولي.

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

١٢-٢٥ يعزى الفرق في بند وثائق الهيئات التداولية إلى وضع تقرير إضافي ووثائق معلومات أساسية للدورة الخامسة عشرة للأونكتاد، التي ستعقد بموجب دورة السنوات الأربع لمؤتمر الأونكتاد.

١٢-٢٦ ويعزى الفرق في بند الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات أساسا إلى الزيادة في عدد اجتماعات الدورة الخامسة عشرة للأونكتاد، بما في ذلك الاجتماعات التحضيرية، التي ستعقد بموجب دورة السنوات الأربع للمؤتمر.

١٢-٢٧ ويعزى الفرق في بند المنشورات إلى منشور آخر ضمن سلسلة ”التنمية والعولمة: حقائق وأرقام“، وهي وثيقة تُنشر حصرا لمؤتمر الأونكتاد الذي يعقد كل أربع سنوات.

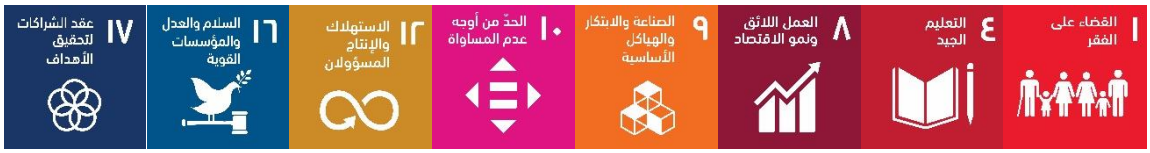

البرنامج الفرعي ٢
الاستثمار والمشاريع

١ - الهدف

١٢-٢٨ يتمثل الهدف، الذي يسهم في تحقيقه هذا البرنامج الفرعي، في تعزيز الاستثمار وتنمية المشاريع من أجل إيجاد فرص العمل، وبناء القدرات الإنتاجية، وتنويع الاقتصاد وتحقيق التنمية والنمو المستدامين والشاملين.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

١٢-٢٩ يتواءم هذا الهدف مع الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان)، والهدف ٤ (ضمان التعليم الجيد المنصف والشامل للجميع وتعزيز فرص التعلم مدى الحياة للجميع)، والهدف ٨ (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع)، والهدف ٩ (إقامة بنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار)، والهدف ١٠ (الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها)، والهدف ١٢ (ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة)، والهدف ١٦ (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات)، والهدف ١٧ (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة). والاستثمار مسألة شاملة بالنسبة لجميع أهداف التنمية المستدامة.

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

الدول الأعضاء أفضل استعدادا للتعامل مع التحديات الإنمائية الجديدة المتعلقة بالاستثمار

دعم البرنامج الفرعي في عام ٢٠١٨ الدول الأعضاء في التصدي للتحديات العالمية المتعلقة بالاستثمار الدولي وذلك ضمن السياق الحالي للعولمة والتصنيع. ويمكن للاستثمار بالفعل أن يضطلع بدور أساسي بالنسبة للبلدان المشاركة في الثورة الصناعية الجديدة والمستفيدة منها. وتطرح هذه الثورة أيضا تحديات غير مسبوقة في مجال وضع سياسات الاستثمار. وقد تطرقت الأعمال البحثية التي نشرت في *تقرير الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٨* إلى التحديات التي تواجهها البلدان في تكييف سياساتها الاستثمارية مع الثورة الصناعية الجديدة، وعرضت خيارات في مجال السياسة العامة، بما في ذلك إعادة توجيه الحوافز السياساتية، وإعادة تشكيل أدوات تشجيع الاستثمار وتيسيره، وصياغة آليات ذكية لقبول الاستثمار الأجنبي لجعل السياسات الصناعية والسياسات الاستثمارية تعمل من أجل التنمية المستدامة.

المنتدى العالمي للاستثمار ٢٠١٨

المصدر: الأونكتاد

النتائج والأدلة

وقد أسهم المنجز المستهدف في تحقيق النتيجة المتمثلة في تحسين قدرة الدول الأعضاء على التصدي للتحديات التي يفرضها السياق الحالي للعولمة والتصنيع. وأنار أيضا السبيل أمام المناقشات على أعلى مستوى لوضع السياسات العامة خلال منتدى الاستثمار العالمي لعام ٢٠١٨. وقد جمع هذا المنتدى – الذي شهد عقد أكثر من ٧٠ جلسة – عددا وطائفة غير مسبوقين من المشاركين. ويدل ذلك على أن المنتدى هو أداة فعالة لحشد جميع الجهات المعنية بالاستثمار حول العالم لتوجيه موارد التمويل العالمية نحو القطاعات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة وضمان أثرها الإنمائي. وكما يتضح من الوثيقة الختامية للمنتدى، تمخضت هذه الجهود عن دخول كل الأطراف الفاعلة في مجال التمويل لأغراض التنمية في التزامات ملموسة بشأن تعزيز الاستثمار وأنشطة الأعمال الحرة من أجل التنمية المستدامة. فعلى سبيل المثال، تقرر في ذلك الاجتماع عقد مائدة مستديرة على مستوى السفراء في جنيف بشأن الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة.

والأدلة على تحقيق هذه النتيجة تشمل الإعلان الختامي للمنتدى العالمي للاستثمار لعام ٢٠١٨. وأكثر من ١٣٠ من الدول الأعضاء تستخدم بالفعل الأطر السياساتية للأونكتاد في مجال الاستثمار والمشاريع من أجل تحديث استثماراتها واستراتيجياتها لتطوير المشاريع على الصعيدين الوطني والدولي بهدف تعميم أهداف التنمية المستدامة. وتؤكد دراسة استقصائية أجريت بعد انتهاء المنتدى قيمة هذا العمل، حيث تبيّن التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هدف البرنامج جماعيا: فقد أفاد أزيد من ٨٨ في المائة من المجيبين على الدراسة الاستقصائية التي أجريت في أعقاب المناسبة، والبالغ عددهم نحو ١ ٠٠٠ مجيب، بأن المنتدى قد أسهم إسهاما قيما في خطة عام ٢٠٣٠، وذلك بوسائل منها اقتراح كيفية تصميم وتنفيذ البلدان لاستراتيجيات وسياسات جذب الاستثمارات والاستفادة منها، وتقديم حلول لأولويات سياسات الاستثمار واقتراح كيفية حشد الأموال والتمويل لأهداف التنمية المستدامة.

وتثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

١٢-٣٠ تحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، وهي زيادة قدرة البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية على تصميم وتنفيذ استراتيجيات وسياسات جذب الاستثمارات والاستفادة منها من أجل التنمية المستدامة، على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، وذلك بدليل أنّ ٣٢ من البلدان قد سجلت تحسنا في الأداء المتصل بالاستثمار عقب حصولها على مساعدة من الأونكتاد (ومقياس هذا التحسن هو زيادة في متوسط تدفقات الاستثمار الأجنبي المباشر بين الفترتين ٢٠٠٨-٢٠١٢ و ٢٠١٣-٢٠١٧). وقد سجلت بعض البلدان التي حصلت على المساعدة ارتفاعا هاما لهذه التدفقات. فعلى سبيل المثال، زادت هذه التدفقات بأكثر من ١٠٠ في المائة في بوركينا فاسو والكونغو وإثيوبيا، وبنحو ٩٠ في المائة في بنغلاديش و ٥٥ في المائة في موزامبيق. وقد ارتفعت تدفقات الاستثمار المباشر الأجنبي أيضا بشكل كبير في البلدان التي تم فيها تقييم أثر استعراض السياسات الاستثمارية من خلال تقرير عن التنفيذ. وقد كان الأمر كذلك مثلا في غانا ورواندا وزامبيا، بمتوسط زيادة قدره ٢٠٦ في المائة.

٤ – أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

تهيئة بيئة مؤاتية للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة

بحسب نتائج المنتدى العالمي للاستثمار والدورة التاسعة للجنة الاستثمار والمشاريع والتنمية والملاحظات الواردة من العمل الميداني، كثيرا ما كانت البلدان ذات الاحتياجات الاستثمارية الضخمة تفتقر في عام ٢٠١٨ إلى القدرات المؤسسية لحفز الاستثمار في دعم التنمية المستدامة والقطاعات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة.

وكان التحدي يتمثل في نشر أفضل الممارسات في مجال تشجيع الاستثمار لأغراض أهداف التنمية المستدامة بشكل فعال، وفي تعزيز بناء القدرات المؤسسية، واعتماد الأدوات ذات الصلة بغية تشجيع وتيسير الاستثمار وتهيئة المناخ المؤاتي للاستثمار.

التحديات والاستجابة

واستجابة لذلك، سيعمل البرنامج الفرعي في عام ٢٠٢٠ على مساعدة البلدان على تهيئة بيئة استثمارية مؤاتية وتمكينية، وذلك بالاستفادة من خطة عمله من أجل الاستثمار في أهداف التنمية المستدامة، ثم بعد ذلك من المساعدة التي سيتم تخصيصها للدول الأعضاء. وستشمل المنجزات المستهدفة على وجه التحديد العمل الاستشاري في مجال بناء التوافق في الآراء، والمساعدة التقنية، ومواصلة التطوير التقني لأطر السياسات الست للأونكتاد بشأن الاستثمار والمشاريع لأغراض التنمية، وبخاصة قائمة الإجراءات المتعلقة بالاستثمار في أهداف التنمية المستدامة.

النتائج والأدلة

ومن المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتمثلة في إحداث نقلة في مجال وضع سياسات الاستثمار باتجاه التنمية المستدامة.

وستشمل الأدلة على هذه النتائج، إذا تحققت، قيام المستفيدين من مساعدة الأونكتاد، بنسبة ٨٠ في المائة منهم، بالإبلاغ عن التنفيذ الناجح للتوصيات والاستراتيجيات والسياسات الهادفة إلى جذب الاستثمار في قطاعات أهداف التنمية المستدامة. وسيتجسد ذلك في التوسع في اعتماد الأدوات والاستراتيجيات الرئيسية لتعزيز الاستثمار والمشاريع، وبناء شراكات جديدة، وإعادة توجيه الحوافز الاستثمارية وضمانات الاستثمار لدعم الاستثمار المتصل بأهداف التنمية المستدامة، إلى جانب القدرات المؤسسية اللازمة للتنفيذ الفعال. وعلى وجه التحديد، ستترجم هذه الأدلة إلى مبادرات حكومية تسعى إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والغايات المتصلة بها، بما في ذلك إقامة الشراكات بين وكالات تشجيع الاستثمار الخارجي في البلدان الأصلية ووكالات تشجيع الاستثمار في البلدان المضيفة، وإعداد نماذج وقنوات توصيفية تتعلق بأهداف التنمية المستدامة. وسيقاس ذلك باعتماد أطر السياسات الست للأونكتاد واستخدامها بنجاح، وتنفيذ ما معدله ٨٠ في المائة من المستفيدين لتوصيات الأونكتاد.

وسوف تثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء

٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
البلدان تبلغ عن الثغرات في الوعي والفهم والقدرة على التنفيذ لدى صناع السياسات والمستثمرين بشأن سياسات الاستثمار والأدوات اللازمة لجذب الاستثمارات في القطاعات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة	الجهات المستفيدة تشرع في استخدام الأطر والأدوات المتعلقة باجتذاب الاستثمار في القطاعات المتصلة بأهداف التنمية المستدامة	ثمانون في المائة من المستفيدين من المساعدة المقدمة من الأونكتاد يقدمون التقارير عن التنفيذ الناجع للتوصيات والاستراتيجيات والسياسات الرامية إلى اجتذاب الاستثمار في قطاعات أهداف التنمية المستدامة

١٢-٣١ يعرض الجدول أدناه قائمة بجميع المنجزات المستهدفة المقررة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ التي اسهمت، ومن المتوقع أن تسهم، في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

١٢-٣٢ يعرض الجدول أدناه قائمة بجميع المنجزات المستهدفة التي من شأنها أن تسهم في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية، للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠.

الجدول ١٢-٢

البرنامج الفرعي ٢: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

	المقررة لعام ٢٠١٨	*الفعلية لعام ٢٠١٨*	*المقررة لعام ٢٠١٩*	*المقررة لعام ٢٠٢٠*
المنجزات المستهدفة المعدودة				
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	٨	٨	٧	٩
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)	٤٠	٤٤	٢٨	٦٨
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	٥٢	٥٢	٥٠	٥٢
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية (عدد الأيام)	١٠٧	١٠٧	١٠٧	١٠٧
المنشورات (عدد المنشورات)	٢٥	٢٥	٢٤	٢٥
المواد التقنية (عدد المواد)	٧	٧	٩	٩
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام				
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط				

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة لعام ٢٠١٨

١٢-٣٣ الفرق في بند الخدمات الفنية المقدّمة للاجتماعات يعزى إلى المنتدى العالمي للاستثمار، وذلك بسبب الزيادة في عدد الاجتماعات الوزارية المتخصصة والاجتماعات الرفيعة المستوى في مجال تشجيع الاستثمار وتيسيره، وكذلك في مجال الاستثمار المسؤول، وعملا بالفقرات ذات الصلة من مافيكيانو نيروبي، التي دعت الأونكتاد إلى مواصلة تطوير أنشطته في مجال تشجيع وتيسير الاستثمار ومباشرة الأعمال الحرة من أجل التنمية.

الفروق بين الأرقام المقررة للعامين ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

١٢-٣٤ يعزى الفرق في بند وثائق الهيئات التداولية أساسا إلى التقرير المقدم من الأمين العام إلى الجمعية العامة بشأن الاستثمار ومباشرة الأعمال الحرة لأغراض التنمية المستدامة وتقرير الدورة الخامسة عشرة للأونكتاد ووثائق المعلومات الأساسية، وذلك بسبب نظام تقديم التقرير الأول كل سنتين، ونظام تقديم التقرير الثاني كل أربع سنوات.

١٢-٣٥ والفرق في بند الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات يعزى إلى الاجتماعات الإضافية للمنتدى السابع العالمي للاستثمار وللدورة الخامسة عشرة للأونكتاد، حيث ينعقد المنتدى كل سنتين ودورة الاونكتاد كل أربع سنوات.

البرنامج الفرعي ٣
التجارة الدولية والسلع الأساسية

١ - الهدف

١٢-٣٦ الهدف، الذي يسهم في تحقيقه هذا البرنامج الفرعي، يتمثل في كفالة أن تشكل التجارة الدولية والسلع الأساسية محركا للازدهار والشمول والتنمية المستدامة لجميع الدول الأعضاء.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

١٢-٣٧ يتواءم هذا الهدف مع الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان)، والهدف ٥ (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات)، والهدف ٨ (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع)، والهدف ١٠ (الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها)، والهدف ١٢ (ضمان وجود أنماط استهلاك وإنتاج مستدامة)، والهدف ١٤ (حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة)، والهدف ١٥ (حماية النظم الإيكولوجية البرّية وترميمها وتعزيز استخدامها على نحو مستدام، وإدارة الغابات على نحو مستدام، ومكافحة التصحر، ووقف تدهور الأراضي وعكس مساره، ووقف فقدان التنوع البيولوجي)، والهدف ١٧ (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة).

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

الإعانات الضارة المقدمة إلى مصائد الأسماك: أكثر بكثير من مسألة تتعلق بالمحيطات، فهي تهدد أمننا في البر

سفينة صيد

المصدر Fotolia

في عام ٢٠١٨، واصل الأونكتاد قيادة تحالف الأمم المتحدة لإنهاء الإعانات الضارة المقدمة إلى مصائد الأسماك وساهم في منظمة التجارة العالمية بمقترحات ملموسة لدفع الاتفاق بشأن الإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك، وعلى الأخص من خلال نتائج منتدى المحيطات المتعلق بالجوانب المتصلة بالتجارة من الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، الذي أشرف على تنظيمه الأونكتاد. ويمثل الاستغلال المفرط للأرصدة السمكية تحديا عالميا. فالإعانات الضارة المقدمة إلى مصائد الأسماك تسهم بشكل مباشر في الصيد المفرط وفي قدرات الصيد المفرطة. وتتعرض اليوم نسبة ٣٣,١ في المائة من الأرصدة السمكية المقدرة للصيد المفرط أو للاستنفاد. ولا يشكل هذا الأمر تهديدا لكامل النظام الإيكولوجي فحسب، بل يعرض أيضا الرفاه والحياة في البر للخطر. فالأسماك أساسية بالنسبة للأمن الغذائي، لأنها تمثل ٤٠ في المائة من

البروتين الذي يتناوله سكان العالم. واستدامة مصائد الأسماك أساسية لمعيشة البلايين من الناس في المجتمعات المحلية الساحلية حول العالم، ولا سيما في البلدان النامية، حيث يعيش ٩٧ في المائة من مجتمعات صيد الأسماك.

وقام الأونكتاد، بالتعاون مع مجموعة دول أفريقيا والبحر الكاريبي والمحيط الهادئ وكومنولث الأمم واللجنة الاقتصادية لأوروبا ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة والمعهد الدولي للمحيطات وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، بتنظيم منتدى المحيطات الثاني بشأن الجوانب المتصلة بالتجارة من الهدف ١٤ من أهداف التنمية المستدامة، الذي جمع ما يزيد عن ١٠٠ من الدول الأعضاء. ويشكل هذا المنتدى العملية الوحيدة للأمم المتحدة المفتوحة باب العضوية التي تتيح لكل الأطراف صاحبة المصلحة مناقشة المسائل. وهو الإطار الذي يمكن فيه للدول الأعضاء مناقشة المسائل أو الدفع قدما بالمواقف التي لا يمكن مناقشتها في إطار مفاوضات منظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك. ويفتح المنتدى أيضا باب المناقشات للجهات المعنية الأخرى، مثل القطاع الخاص والمنظمات غير الحكومية.

وقدم المنتدى تقريرا يركز على السياسات ويضع توصيات بشأن اتخاذ إجراءات من جانب الدول الأعضاء والجهات المعنية الأخرى. وشملت التوصيات: (أ) العمل بسرعة للتصدي للإعانات الضارة المقدمة إلى مصائد الأسماك؛ (ب) تجاوز تصنيف البلدان إلى نامية ومتقدمة، ومعالجة مسألة الإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك باعتبارها مسؤولية وعملا مشتركين؛ (ج) جمع بيانات عن هيكل الإعانات وطبيعتها ومستواها في البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية على حد سواء، وذلك على وجه السرعة؛ (د) إدراج المعاملة الخاصة والتفضيلية للبلدان النامية، وبخاصة الدول الجزرية الصغيرة النامية وأقل البلدان نموا، والبلدان ذات طاقة الصيد المنخفضة، بوصفها جانبا أساسيا من أي مفاوضات لمنظمة التجارة العالمية بشأن نتائج الإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك؛ و (هـ) إشراك الوكالات باستمرار، مثل الأونكتاد ومنظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة، فضلا عن الهيئات الاستشارية العلمية التي توفر الخبرة التقنية في عملية التفاوض، واعتبار ذلك أمرا أساسيا في رصد نتائج وتنفيذ أي اتفاق محتمل.

النتائج والأدلة

وقد أسهم المنجز المستهدف في بلوغ النتيجة المتمثلة في إحراز التقدم صوب إنهاء الإعانات الضارة لمصائد الأسماك، عملا بمقتضيات الغاية ١٤,٦ من أهداف التنمية المستدامة، وفي بناء توافق في الآراء على تنفيذ القرار الوزاري لمنظمة التجارة العالمية لعام ٢٠١٧ بشأن الإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك، الذي أكد إرادة الدول الأعضاء في ”مواصلة المشاركة بصورة بناءة في المفاوضات بشأن الإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك، بغية اعتماد اتفاق بشأن ضوابط شاملة وفعالة من جانب المؤتمر الوزاري في عام ٢٠١٩“.

والأدلة على بلوغ هذه النتيجة تشمل ظهور التوصيات في وثيقة عمل واحدة موحدة وغير مسندة لمنظمة التجارة العالمية بشأن الإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك، يمكن أن تشكل الأساس لإبرام أول اتفاق عالمي تتوصل إليه الدول قبل عام ٢٠٢٠ بشأن الإعانات المقدمة إلى مصائد الأسماك فيما بين الدول الأعضاء.

وتثبت النتيجة التي تحققت التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

٣٨-١٢ وقد تحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، وهي تعزيز قدرات البلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، على تصميم وتنفيذ سياسات تجارية تتيح للمرأة أن تستفيد أكثر من الفرص الناشئة عن التجارة الدولية، وذلك على النحو المشار إليه في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، وذلك بدليل أنّ بلوغ نسبة ٧٠ في المائة كهدف لمشاركة أصحاب المصلحة في الأنشطة القطرية التي تؤكد تحسن القدرة على تحديد وتذليل الحواجز التجارية والعقبات الجنسانية من جانب العرض.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

إطلاق العنان لإمكانات التاجرات غير النظاميات عبر الحدود

أجرى الأونكتاد في عام ٢٠١٨ مقابلات مع نحو ٢٠٠ امرأة من ملاوي وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا يعشن بكفاف من التجارة غير النظامية عبر الحدود. وتشير التقديرات إلى أن النساء يشكلن حوالي ٧٠ إلى ٨٠ في المائة من التجار غير النظاميين عبر الحدود في جميع أنحاء أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. واستنادا إلى ذلك، أصدر الأونكتاد تقريرا يحلل المشكلة واقترح توصيات في مجال السياسة العامة.

التحديات والاستجابة

يتمثل التحدي في مساعدة الدول الأعضاء على معالجة مشكلة غالباً ما يتم تجاهلها، ولكنها تحمل آثارا هامة على رفاه المرأة وأسرتها. وغالبًا ما تكون هيمنة النساء في التجارة عبر الحدود نتيجة للقيود المفروضة على وقتهن وحركتهن، ولكن أيضًا بسبب انخفاض إمكانية الحصول على الموارد الإنتاجية والمالية. وتسهم القواعد التجارية المعقدة وعمليات التخليص الجمركي المطولة وضعف الإدارة على الحدود في جعل الطابع غير النظامي أحد الخيارات القليلة المتوفرة للنساء. غير أن التجارة بصورة غير نظامية تعرض النساء لعدة مخاطر، بما في ذلك مصادرة البضائع والتحرش الجنسي والانتهاكات. وعندما سُئلت النساء عن سبب تعريض أنفسهن لمثل هذه المخاطر، كانت الإجابة الأكثر شيوعًا هي: ''يجب أن يذهب الأطفال إلى المدرسة؛ نحتاج إلى دخل لدفع الرسوم المدرسية''. ووجد الأونكتاد أن معرفة التاجرات بالقواعد الجمركية والنظم التجارية محدودة. وقالت تاجرة عبر الحدود من تشيباتا على الحدود بين زامبيا ومالاوي: ''لا نعرف الناس أو حتى المكاتب حيث يجب أن نذهب عند وصولنا إلى الحدود''. وفرص تطوير المهارات المتعلقة بالتجارة الحرة محدودة أيضا. فقد قالت تاجرة أخرى عبر الحدود من مدينة موشينجي في وسط مالاوي قرب زامبيا ''علمونا لنعرف أكثر عن التجارة التي نمارسها ... ساعدونا في معرفة المزيد حول ما يتعين علينا القيام به لتحسين أعمالنا''.

واستجابة لذلك، سينظم البرنامج الفرعي ابتداء من عام ٢٠١٩ وحتى عام ٢٠٢٠ برنامج تدريب تجريبي لمدة ستة أيام في ستة معابر حدودية يستهدف النساء من التاجرات غير النظاميات في ملاوي وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا. وسيتناول التدريب مسائل القواعد والأنظمة، وكذلك حقوق والتزامات التجار، مع تعزيز كفاءات المشاركات في مجال مباشرة الأعمال الحرة. وسيقوم مدربون معتمدون بتيسير هذا البرنامج التدريبي وسيقترحون أنشطة عملية وتطبيقية تستند إلى منهجية قائمة وإلى دليل التاجر الذي وضعه الأونكتاد. كما سيسهل التدريب إجراء حوار بين التجار غير النظاميين عبر الحدود، والرابطات التجارية عبر الحدود وسلطات الحدود.

النتائج والأدلة

من المتوقع أن يسهم المنجز المستهدف المقرر في بلوغ النتيجة المتمثلة في زيادة عدد التاجرات غير النظاميات عبر الحدود اللواتي يستفدن من قنوات التجارة النظامية ويتمتعن بمهارات التجارة الحرة لتسيير أعمال ناجحة وتحقيق الازدهار وتجاوز مستويات الكفاف.

وستشمل الأدلة على النتيجة، إذا تم تحقيقها، قيام أكثر من نصف النساء المئة اللواتي تم تدريبهن باتخاذ خطوات للتحول إلى قنوات التجارة النظامية، وبتأكيد فهمهن بشكل أفضل لكيفية رفع مستوى أعمالهن التجارية و/أو تنويعها، وفقًا لقياس سيتم من خلال دراسة استقصائية للمتابعة تنفذ عقب انتهاء حلقات العمل. ومن المتوقع تكرار برنامج التدريب التجريبي الذي نفذ في ستة مناطق حدودية بملاوي وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا في مناطق حدودية أخرى، كما هو مبين في الشكل.

وسوف تثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء

٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
نقص الوعي لدى النساء التاجرات غير النظاميات بالإجراءات الحدودية والوثائق المطلوبة والحقوق والالتزامات، والافتقار إلى المهارات الأساسية المتعلقة بالتجارة الحرة.	ازدياد الوعي لدى التاجرات بشأن إجراءات الحدود والوثائق المطلوبة والحقوق والالتزامات، وزيادة تثقيفهن بمهارات التجارة الحرة. واستفادة ضباط الجمارك أيضا الذين حضروا التدريب المتعلق بالقواعد والإجراءات التجارية.	اتخاذ أكثر من نصف النساء المدربات لخطوات من أجل التحول إلى القنوات التجارية النظامية، وتمتعهن بفهم جيد لكيفية رفع مستوى أعمالهن التجارية و/أو تنويعها. وتوقع تكرار برنامج التدريب التجريبي الذي نفذ في ستة مناطق حدودية بملاوي وجمهورية تنزانيا المتحدة وزامبيا في مناطق حدودية أخرى، وربما في منطقة مختلفة استنادا إلى نتائجه الإيجابية.

١٢-٣٩ وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات الموكلة إليه، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

١٢-٤٠ الجدول أدناه يعرض قائمة بجميع المنجزات المستهدفة المقررة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ التي اسهمت، ومن المتوقع أن تسهم، في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول ١٢-٣

البرنامج الفرعي ٣: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

	المقررة لعام ٢٠١٨	*الفعلية لعام* ٢٠١٨	*المقررة لعام* ٢٠١٩	*المقررة لعام* ٢٠٢٠
المنجزات المستهدفة المعدودة				
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	٢١	١٨	٢٢	٢٢
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)	٤٠	٣٢	٤٢	٦٤
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	١٨	١٨	١٥	٢١
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	١٩٩	٢٢٦	٤٦	١٢٤
المنشورات (عدد المنشورات)	٢٧	١٣	٣٦	٣١
المواد التقنية (عدد المواد)	١٤	١٤	١٨	١٩
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية				

	المقررة لعام ٢٠١٨	الفعلية لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠٢٠
دال – المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام				
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط				

٦ – أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

١٢-٤١ يُعزى الفرق في بند الخدمات الفنية للاجتماعات أساساً إلى انخفاض عدد جلسات الدورات السنوية للجنة التجارة والتنمية واجتماعات الخبراء ذات الصلة، وذلك بسبب التأخير في اتخاذ مجلس التجارة والتنمية قراراً بشأن تاريخ وموضوع اللجنة، الأمر الذي حال دون عقد الاجتماعات في عام ٢٠١٨.

١٢-٤٢ ويعزى الفرق في بند الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية أساساً إلى الزيادة في التدريب على بناء القدرات، نظراً إلى أن دورتين تدريبيتين بشأن التجارة ونوع الجنس كانتا مقررتين لعام ٢٠١٩، ولكنهما عُقدتا في عام ٢٠١٨.

١٢-٤٣ ويُعزى الفرق في بند المنشورات أساساً إلى انخفاض عدد الوثائق المتعلقة بالتجارة وتعددية الأطراف وأهداف التنمية المستدامة، وكذلك الوثائق المتعلقة بالاتجاهات والسياسات التجارية في السياق الدولي، نظراً إلى أن معظم نواتج دورة ٢٠١٨-٢٠١٩ كانت قد تقرر إنجازها في السنة الثانية من فترة السنتين.

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

١٢-٤٤ يعزى الفرق في بند الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات أساسا إلى الزيادة في عدد جلسات الدورة الخامسة عشرة للأونكتاد، وذلك بسبب دورة السنوات الأربع للمؤتمر.

١٢-٤٥ ويُعزى الفرق في بند الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية أساساً إلى عقد حلقات دراسية لصانعي السياسات ودورات تدريبية في مجال بناء القدرات، نظراً إلى أن معظم حلقات العمل والدورات التدريبية المقررة للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩ قد عُقدت في عام ٢٠١٨، الأمر الذي أدى إلى عدد أقلّ نسبياً من المنجزات المستهدفة المقررة لعام ٢٠١٩.

١٢-٤٦ ويُعزى الفرق في بند المنشورات أساساً إلى الانخفاض في المنشورات المعنية بالتجارة وبقطاعات معينة، وإلى المنشورات عن التجارة والسلع الأساسية والتنويع الاقتصادي وإضافة القيمة، حيث أن ستة من تلك المنشورات تُنشر كل سنتين وستُنجز في عام ٢٠١٩.

البرنامج الفرعي ٤
التكنولوجيا واللوجستيات

١ - الهدف

١٢-٤٧ يتمثل الهدف، الذي يساهم في تحقيقه هذا البرنامج الفرعي، في تسخير الابتكار والتكنولوجيا، بما في ذلك التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، واللوجستيات التجارية وبناء القدرات، من أجل التجارة والتنمية المستدامين والشاملين للجميع في البلدان النامية.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

١٢-٤٨ يتواءم هذا الهدف مع الهدف ٥ من أهداف التنمية المستدامة (تحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات)، والهدف ٨ (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع)، والهدف ٩ (إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار)، والهدف ١٤ (حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة)، والهدف ١٦ (التشجيع على إقامة مجتمعات مسالمة لا يُهمّش فيها أحد من أجل تحقيق التنمية المستدامة، وإتاحة إمكانية وصول الجميع إلى العدالة، وبناء مؤسسات فعالة وخاضعة للمساءلة وشاملة للجميع على جميع المستويات)، والهدف ١٧ (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة).

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

الجمارك بوسائل حديثة في أفغانستان

في عام ٢٠١٨، ومع تعافي أفغانستان تدريجيًا من سنوات من النزاعات، دفعت حكومة أفغانستان قدمًا بجهود طموحة ترمي إلى إعادة الإعمار وتحديث الإدارة. وظلت عملية تحديث إدارة الجمارك الأفغانية إحدى الأولويات العليا للحكومة بعد أن أصبح من الواضح أن الزيادة في كفاءة وشفافية الإجراءات الجمركية أمر ضروري لتحسين القدرة التنافسية والشفافية على الصعيد الوطني ولإعطاء دفعة للاقتصاد الوطني. كما تطلبت عملية إطلاق استراتيجية إنمائية وطنية مستويات أعلى وأكثر قابلية للتنبؤ من الموارد المالية المحلية، الأمر الذي استلزم إنشاء آليات لتحصيل الإيرادات الجمركية تتسم بالشفافية والفعالية. ومن ثم، فقد اختير برنامج تحديث الجمارك وفق النظام الآلي للبيانات الجمركية بالأونكتاد كحل ملائم في عام ٢٠٠٥.

موظف في الجمارك الأفغانية يستخدم نظام الأونكتاد الآلي للبيانات الجمركية
المصدر: الأونكتاد

النتائج والأدلة

وقد أسهم المنجز المستهدف في تحقيق النتيجة المتمثلة في تسريع عملية التخليص الجمركي وتحسين تحصيل التعريفات الجمركية. وتم تطبيق برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية تدريجياً في الجمارك الأفغانية على مدى فترة ١٣ سنة، وذلك باستخدام برامجيات طورها ونفذها موظفو الأونكتاد. وجرى تطبيق النظام بالتزامن مع إصلاحات تيسير التجارة التي يقودها الأونكتاد والتي جرى تنفيذها بالتعاون مع وزارتي المالية والتجارة. وأتاحت خاصية مراقبة عمليات التقييم ضمن هذا النظام تجهيز ورصد ٩٠ في المائة من حجم التجارة الدولية (مقيسة بالقيمة النقدية) لأفغانستان.

وتشمل الأدلة على بلوغ هذه النتيجة قدرة النظام الآلي للبيانات الجمركية، بحلول نهاية عام ٢٠١٨، على تغطية أكثر من ٩٠ في المائة من التجارة الدولية لأفغانستان، والمقياس في ذلك هو حجم المعاملات التي تم تجهيزها عن طريق النظام مقارنة بحجم المعاملات الإجمالي، الأمر الذي أسهم في تحقيق فوائد للبلد من قبيل المساهمة في زيادة الإيرادات السنوية للجمارك من ٥٠ مليون دولار في عام ٢٠٠٥ إلى ما يقرب من ١ بليون دولار في عام ٢٠١٨. وبالإضافة إلى ذلك، أسهمت حوسبة العمليات الجمركية بدور أساسي في التنفيذ المتسق والشفاف للتشريعات واللوائح والإجراءات المتصلة بالجمارك على الصعيد الوطني. فعلى سبيل المثال، جرى نشر نموذج إعفاء في عام ٢٠١٦ يغطي جميع خطوات تجهيز الوثائق لمنع تزوير شهادات الإعفاء وكفالة الشفافة في التجهيز وتقليص الوقت اللازم لذلك. وفي عام ٢٠١٧، تم تجهيز ١٦٩ ٦٥ شهادة إعفاء باستخدام النظام الآلي للبيانات الجمركية. ومن خلال تحسين الإدارة، انخفض هذا الرقم إلى ١٦٨ ١٠ شهادة إعفاء في عام ٢٠١٨. ويؤدي التشغيل الآلي للإجراءات الجمركية إلى تخفيف الإجراءات التجارية، وتسريع وتسهيل التصدير والاستيراد، وكذلك إلى توفير المعلومات في الوقت المناسب لصانعي القرارات. وبالفعل، يتم الآن في طورخام، الواقعة على الحدود مع باكستان، تخليص أكثر من ٩٠ في المائة من الشاحنات في أقل من ساعة ونصف مقابل ١٨ ساعة في عام ٢٠٠٣. كما أتاح النظام العمل بإدارة المخاطر في العمليات الجمركية، مما أدى إلى تحسن كبير في الضوابط الجمركية وفي تحصيل الإيرادات. وأسهمت نماذج إدارة المخاطر ومراقبة التقييم في زيادة الإيرادات بمقدار ١٥ مليون دولار بين عامي ٢٠١٦ و ٢٠١٧.

وعلاوة على أفغانستان، يتعاون ما يزيد على ١٠٠ بلد نام مع الأونكتاد من أجل استخدام النظام الآلي للبيانات الجمركية بغية تحقيق التشغيل الآلي للإجراءات الجمركية، وهو ما يسهم إسهاماً كبيراً في تحسين إدارة الجمارك، وفي زيادة الإيرادات المتأتية من التعريفات وتعزيز قدرة القطاع الخاص على المنافسة في التجارة الدولية. وقد تم باستمرار تحديث البرنامج وترقيته على مر السنين، ويجري حالياً وضع نظام النافذة الجمركية الوحيدة الذي يمكّن التجار الدوليين من تقديم الوثائق التنظيمية من خلال نافذة وحيدة والجمع بين مختلف أصحاب المصلحة الذين يتعاملون مع الجمارك خلال إجراءات الاستيراد والتصدير.

وتثبت النتيجة التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

١٢-٤٩ تحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، المشار إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، والمتمثلة في تحسين كفاءة واستدامة اللوجستيات التجارية للبلدان النامية وبعض البلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية، وذلك بدليل أنّ ٢٢ من البلدان النامية والبلدان التي تمر اقتصاداتها بمرحلة انتقالية قد حققت زيادة في كفاءة إدارة الجمارك لديها (مثلاً، من خلال تخفيض وقت تخليص السلع وزيادة تحصيل الإيرادات) بمساعدة من برنامج النظام الآلي للبيانات الجمركية التابع للأونكتاد. وقد أتاح ذلك تقليص أوقات تخليص السلع عند الحدود، مما قلل من تكلفة ممارسة الأعمال التجارية وعزز القدرة التنافسية للاقتصادات المستفيدة. وأفضى أيضا إلى تعزيز تحصيل الإيرادات التعريفية في البلدان المستفيدة، وبالتالي تيسير تعبئة الموارد المحلية دعما للاستراتيجيات الإنمائية الوطنية.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

تعزيز الجاهزية الرقمية في البلدان النامية

في عام ٢٠١٨، واستجابة لمافيكيانو نيروبي، قدم الأونكتاد برنامج عمل جديد بشأن التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي لدعم البلدان النامية، لا سيما أقل البلدان نمواً، في مجال تسخير الاقتصاد الرقمي لأغراض التنمية. ويؤثر التحول الرقمي للاقتصاد العالمي تأثيراً تحويلياً على جميع البلدان. ومع ذلك، ونظراً للفجوات الواسعة بين البلدان وداخلها من حيث الجاهزية الرقمية، يمكن أن يؤدي التحول الرقمي إلى اتساع التفاوت في الدخل.

التحديات والاستجابة

كان التحدي يتمثل في مساعدة الدول الأعضاء والشركاء الإنمائيين في صنع القرارات وصياغة السياسات المتعلقة بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي لأغراض التنمية، وذلك بطريقة تراعي الاعتبارات الجنسانية. ويتطلب التصدي لهذا التحدي العمل على ثلاثة مسارات: البحث والتحليل، والحوار بشأن السياسات، وبناء القدرات.

فالأونكتاد يقدم المساعدة في تهيئة الأساس السليم لوضع السياسات ودعم عمليات بناء توافق الآراء من خلال البحوث والتحليلات التي يمكن أن تساعد الدول الأعضاء على أن تكون أكثر استنارة وأن تفهم بشكل أفضل خيارات السياسة العامة والممارسات من أجل الاستفادة من التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. ويتضمن هذا العمل البحثي إعداد تقرير الاقتصاد الرقمي، الذي سيصدر في عام ٢٠١٩، وأيضا إعداد موجزات سياساتية ومنشورات أخرى. وينطوي مسار العمل الثاني على الحوار بشأن السياسات على الصعيد الدولي، بما في ذلك من خلال فريق الخبراء الحكومي الدولي الجديد المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، وأسبوع الأونكتاد للتجارة الإلكترونية الذي يعقد في جنيف، والمناسبات الإقليمية من قبيل الأسبوع الأفريقي للتجارة الإلكترونية المعقود في كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨، والذي شارك في تنظيمه في نيروبي كل من الاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي. وفي عام ٢٠١٩، سيدعى إلى الانعقاد فريق عمل جديد معني قياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي. أما المسار الثالث فيتصل بالمساعدة التقنية وبناء القدرات، بما في ذلك جعل المساعدة أكثر شفافية ويُسرا من خلال مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع (etradeforall.org) والمنظمات الثلاثين الشريكة فيها. وتغطي المساعدة التقنية التي يقدمها الأونكتاد التجارة الإلكترونية وإصلاح القوانين، واستعراض سياسات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والاستراتيجيات الوطنية للتجارة الإلكترونية، وقياس التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، والتقييمات السريعة لمدى الجاهزية للتجارة الإلكترونية، وتشجيع شبكة من القيادات النسائية في مجال التجارة الإلكترونية في البلدان النامية.

واستجابة لذلك، سوف يقوم الأونكتاد، في أفق عام ٢٠٢٠، بإعداد حوالي ١٢ تقييماً سريعاً لمدى الجاهزية للتجارة الإلكترونية وبوضع العديد من الاستراتيجيات الوطنية للتجارة الإلكترونية، مما سيوسع نطاق تغطية البلدان المستفيدة. وستكون هناك بلدان أخرى بحاجة إلى المساعدة في تعزيز أطرها القانونية المتعلقة بالتجارة الإلكترونية وفي تطوير قدراتها على قياس ورصد الاقتصاد الرقمي. وستزوّد التقييمات السريعة لمدى الجاهزية للتجارة الإلكترونية أقل البلدان نمواً بتشخيصات مستكملة عن كيفية تسخير إمكانات الثورة الرقمية لأغراض التجارة الإلكترونية والتجارة والتنمية. وفي الوقت نفسه، ستساعد مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع على كفالة تقديم دعم عالمي أكثر فعالية للبلدان النامية.

النتائج والأدلة

ومن المتوقع أن تسهم المنجزات المستهدفة المقررة في تحقيق النتيجة المتمثلة في زيادة جاهزية الدول الأعضاء للانخراط في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي والاستفادة منهما. وستشمل الأدلة التي تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، اعتماد القوانين واللوائح ذات الصلة؛ وتنفيذ إجراءات السياسة العامة التي يوصي بها الأونكتاد من خلال أعماله في مجال المساعدة التقنية؛ وتحسين الإحصاءات المتاحة للعموم التي يقدمها الأونكتاد؛ والإجراءات المتعلقة بالسياسة العامة التي تتخذها البلدان في سياق تنفيذ وتوسيع البرامج والمبادرات المتعلقة بالتجارة

الإلكترونية والاقتصاد الرقمي؛ وزيادة عدد الشركاء/المانحين الإنمائيين الذين يدرجون التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في استراتيجياتهم الخاصة بالمساعدة الإنمائية، كما هو مبين في الشكل.

وسوف تثبت هذه النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم الذي سيُحرز في عام ٢٠٢٠ صوب بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء

٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
الفجوات بين البلدان وداخلها من حيث الجاهزية للمشاركة في التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي والاستفادة منهما	توافر المعلومات والأدوات من خلال اتباع نهج متعدد المسارات للبحث والتحليل والحوار بشأن السياسات والتعاون التقني، بما في ذلك إنشاء شبكة جديدة للنساء العاملات في التجارة الإلكترونية	الدور الأعضاء تتخذ إجراءات من بينها اعتماد الأطر القانونية والتنظيمية والإجراءات السياساتية التي أوصى بها الأونكتاد من خلال أعماله في مجال المساعدة التقنية؛ وتحسين توافر الإحصاءات من خلال المساعدة التي يقدمها الأونكتاد؛ وتحسين إدماج قضايا التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في استراتيجيات المساعدة الإنمائية التي تقدمها الأطراف الشريكة/المانحة الإنمائية

١٢-٥٠ وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

١٢-٥١ يعرض الجدول أدناه قائمة بجميع المنجزات المستهدفة المقررة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ التي اسهمت، ومن المتوقع أن تسهم، في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول ١٢-٤

البرنامج الفرعي ٤: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

	المقررة لعام ٢٠١٨	*الفعلية لعام* ٢٠١٨	*المقررة لعام* ٢٠١٩	*المقررة لعام* ٢٠٢٠
المنجزات المستهدفة المعدودة				
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	١٨	١٩	٢١	٢٥
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)	٤٨	٥٠	٤٧	٧٣
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	٣٠	٣٣	٣٢	٣٢
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	٤١٥	٤١٩	٥١٤	٤١٩
المنشورات (عدد المنشورات)	٧	١٨	٢٧	٢٤

	المقررة لعام ٢٠١٨	الفعلية لعام ٢٠١٨	المقررة لعام ٢٠١٩	المقررة لعام ٢٠٢٠
المواد التقنية (عدد المواد)	٨	١٢	١٥	١٤
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				
جيم – المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة				
قواعد البيانات والمواد الفنية الرقمية				
دال – المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام				
المنصات الرقمية والمحتوى المتعدد الوسائط				

٦ – أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

٥٢-١٢ يُعزى الفرق في بند وثائق الهيئات التداولية أساسا إلى مذكرات المعلومات الأساسية والتقارير المقدمة إلى مجلس التجارة والتنمية، نظراً إلى إدراج المجلس دورتين تتعلقان بولاية شعبة التكنولوجيا واللوجستيات. وكان على البرنامج الفرعي إعداد مذكرتين للمعلومات الأساسية ذات الصلة.

٥٣-١٢ ويُعزى الفرق في بند المنشورات إلى زيادة التقييمات السريعة لمدى الجاهزية للتجارة الإلكترونية، التي يعود سببها إلى نشر ١١ تقييماً في عام ٢٠١٨ استجابة لولاية مافيكيانو نيروبي من أجل تعزيز عمل الأونكتاد في مجال التجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي.

٥٤-١٢ ويُعزى الفرق في بند المواد التقنية أساساً إلى الموجزات السياساتية التي يعدها الأونكتاد، وذلك على إثر تعزيز نشر المنتجات البحثية للمنظمة استجابةً للنتائج والتوصيات المنبثقة عن تقييم متعمق للبرنامج الفرعي لعام ٢٠١٧ والتقييم الذي أجراه مكتب خدمات الرقابة الداخلية على نطاق الأونكتاد في عام ٢٠١٥.

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

٥٥-١٢ يُعزى الفرق في بند وثائق الهيئات التداولية أساساً إلى زيادة في وثائق التقارير والمعلومات الأساسية اللازمة للدورة الخامسة عشرة للأونكتاد بسبب دورة السنوات الأربع للمؤتمر.

٥٦-١٢ ويعزى الفرق في بند الخدمات الفنية للاجتماعات أساسا إلى الزيادة في عدد جلسات الدورة الخامسة عشرة للأونكتاد، بما في ذلك الجلسات التحضيرية، بسبب دورة السنوات الأربع للمؤتمر.

٥٧-١٢ ويُعزى الفرق في الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية أساساً إلى انخفاض عدد المناسبات المتعلقة بالنقل واللوجستيات التجارية وتيسير التجارة، وذلك بسبب حالة عدم اليقين إزاء استمرار توافر الموارد الخارجة عن الميزانية، في عام ٢٠٢٠، لتمويل هذه الأنشطة.

البرنامج الفرعي ٥
أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة

١ - الهدف

١٢-٥٨ يتمثل الهدف، الذي يسهم في تحقيقه هذا البرنامج الفرعي، في كفالة التحول الهيكلي وإدماج أفريقيا وأقل البلدان نمواً ومجموعات البلدان الأخرى التي تواجه أوضاعاً خاصة (البلدان النامية غير الساحلية والدول الجزرية الصغيرة النامية وغيرها من الاقتصادات الضعيفة هيكلياً والهشة والصغيرة) في الاقتصاد العالمي.

٢ - المواءمة مع أهداف التنمية المستدامة

١٢-٥٩ يتواءم هذا الهدف مع الهدف ١ من أهداف التنمية المستدامة (القضاء على الفقر بجميع أشكاله في كل مكان)، والهدف ٨ (تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل للجميع والمستدام، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع)، والهدف ٩ (إقامة بُنى تحتية قادرة على الصمود، وتحفيز التصنيع المستدام الشامل للجميع، وتشجيع الابتكار)، والهدف ١٠ (الحد من انعدام المساواة داخل البلدان وفيما بينها)، والهدف ١٤ (حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة)، والهدف ١٧ (تعزيز وسائل التنفيذ وتنشيط الشراكة العالمية من أجل تحقيق التنمية المستدامة).

٣ - أضواء على إحدى النتائج المحققة في عام ٢٠١٨

تسخير إمكانات مصائد الأسماك من أجل تنويع الصادرات في الاقتصادات الضعيفة هيكليا

في عام ٢٠١٨، أجريت أنشطة بحث وتعاون تقني بشأن كيفية تنويع هيكل الصادرات والإنتاج في أقل البلدان نمواً وغيرها من الاقتصادات الهشة، مع التركيز بشكل خاص على قطاع مصائد الأسماك. وقام الأونكتاد بضبط التحديات الملحة التي تواجه هذا القطاع، ووضع السياسات والاستجابات المؤسسية لمواجهة تلك التحديات. وحدد أيضاً سبل التوسع في التجهيز الصناعي للأغذية القائم على مزيد الإنتاجية، وذلك من خلال الدراسات البحثية وحلقات العمل والتدريب التقني بشأن كيفية تحسين الامتثال للمعايير الصحية ومعايير الصحة النباتية، فيما يتعلق بتطوير قطاع مصائد الأسماك. وعلى الرغم من أن هذا القطاع ينطوي على إمكانات في مجال العمالة والتنمية في أقل البلدان نمواً، باعتباره أحد أسرع الصناعات نمواً، فإن السمة غير الرسمية والأنشطة التقليدية الموروثة عن الأجداد لا تزال تهيمن عليه. وبالتالي، لم يستطع العديد من أقل البلدان نمواً استغلال إمكانات المصائد استغلالاً كاملاً لأغراض التنويع والتنمية الاقتصادية.

حفل التوقيع على مذكرة التفاهم، فييت نام

المصدر: الأونكتاد.

وعلى الرغم من أن أقل البلدان نمواً هي من بين أكبر منتجي الأسماك، فإن حصتها في الصادرات العالمية لا تزال في حدود ٢ في المائة. ويشكل الامتثال للمعايير الدولية للقطاعين العام والخاص أحد أهم الحواجز التي تعترض التصدير بالنسبة لأقل البلدان نمواً.

النتائج والأدلة

أسهم المنجز المستهدف في إحراز النتيجة المتمثلة في النهوض بالتحول الهيكلي في اقتصادات أقل البلدان نمواً. وشكلت مواد البحث وحلقات العمل التدريبية بشأن تسخير إمكانات قطاع مصائد الأسماك، التي تم إضفاء الطابع الرسمي عليها في دليل للتدريب، أساس أنشطة التعاون التقني في أفريقيا وآسيا التي تركز على تنويع صادرات المصائد وتعزيز تطوير القدرات الإنتاجية والتحول الهيكلي.

وتشمل الأدلة على بلوغ هذه النتيجة، كما هو موضح في الصورة أعلاه، توقيع مذكرة تفاهم بين الأونكتاد ومراكز البحوث الرائدة في موريشيوس وفييت نام لإنشاء مركزين إقليميين للتميز يقدّمان الخدمات الاستشارية التقنية بشأن التوعية ويكونان بمثابة محور للتدريب في مجال مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية لصالح أقل البلدان نمواً وغيرها من الاقتصادات الهشة. ويتمثل الهدف من هذين المركزين في تمكين أقل البلدان نمواً من تسخير إمكانات التنمية المستدامة في قطاعي مصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية بشكل أكثر فعالية من أجل تحويل اقتصاداتها هيكلياً. ويؤكد ذلك أيضاً طلب البلدان المستفيدة في آسيا وإفريقيا الحصول على هذا التدريب، والتعاون في المسائل المتعلقة بمصائد الأسماك وتربية الأحياء المائية ضمن إطار رسمي أكثر. وقد عُقدت أول دورة تدريبية إقليمية بشأن أفضل السبل لتسخير إمكانات قطاع مصائد الأسماك في التنمية الاجتماعية الاقتصادية في أقل البلدان نمواً في تشرين الثاني/نوفمبر ٢٠١٨ بمركز التميز الإقليمي الآسيوي الذي أنشئ مؤخراً في فييت نام. وركزت الدورة بوجه خاص على كيفية بناء القدرات البشرية والتنظيمية والمؤسسية اللازمة للوفاء بالمعايير الدولية لسلامة الأغذية.

وتثبت النتيجة التقدم المحرز في عام ٢٠١٨ نحو بلوغ هذا الهدف بشكل جماعي.

١٢-٦٠ تحققت إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠١٨، المشار إليها في الميزانية البرنامجية المقترحة لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، والمتمثلة في تعميق الوعي وتعزيز الحوار بشأن خيارات السياسات العامة لتعزيز التنمية الاقتصادية في أفريقيا، وذلك بدليل عدد الدول الأعضاء التي تبلغ عن زيادة قدراتها على إنجاز عملية وضع السياسات الوطنية، بفضل ما يجريه الأونكتاد من بحوث وتحليلات. فعلى سبيل المثال، أدرجت بعض الاستنتاجات والتوصيات الرئيسية المستمدة من *تقرير التنمية الاقتصادية في أفريقيا لعام ٢٠١٨: الهجرة من أجل التحول الهيكلي* في صلب المناقشات الاجتماعية الاقتصادية التي أفضت إلى اعتماد الاتفاق العالمي للهجرة.

٤ - أضواء على إحدى النتائج المقررة لعام ٢٠٢٠

بناء القدرات الإنتاجية من أجل تحقيق التحول الهيكلي الاقتصادي

في عام ٢٠١٨، شكلت أفريقيا وأقل البلدان نمواً نسبة تقل عن ٣ في المائة من التجارة العالمية، رغم أنهما يمثلان ٣٠ في المائة من سكان العالم وحوالي ٥٧ في المائة من الأشخاص الذين يعيشون في فقر مدقع. وشرع الأونكتاد في تنفيذ عملية لوضع النقاط المرجعية، وأجرى بحوثاً وتحليلات للسياسات من أجل تحديد مكونات القدرة الإنتاجية، أي الموارد الإنتاجية وقدرات تنظيم المشاريع وروابط الإنتاج، التي يتعين على فرادى البلدان معالجتها من أجل دعم تحولها الاقتصادي.

التحديات والاستجابة

بسبب الافتقار إلى القدرات الإنتاجية، كان التحدي، بحسب ما أبرزته أعمال البحث وتحليل السياسات التي اضطلع بها الأونكتاد، يتمثل في المساعدة على استغلال كامل الإمكانات التجارية لتلك البلدان استغلالاً كاملاً لتنويع اقتصاداتها وإيجاد فرص العمل ودعم التنمية

المستدامة الطويلة الأجل. كما تبيّن من البحوث أن البلدان لا تعرف في كثير من الأحيان مكونات القدرات الإنتاجية التي تحتاج إلى تعزيزها أكثر من غيرها حتى تحقق أهدافها.

واستجابة لذلك، واستشرافا لعام ٢٠٢٠، سيقوم البرنامج الفرعي بتصميم ووضع منهجية لإرساء مؤشر للقدرة الإنتاجية، وحساب المؤشرات للبلدان المستفيدة، وذلك ضمن إطار نهج برنامجي جديد يركز على وضع النقاط المرجعية للقدرات الإنتاجية وبنائها في البلدان النامية غير الساحلية ويهدف إلى تنويع اقتصادات هذه البلدان وتحقيق مشاركتها على نحو أكمل في التجارة الدولية. وهذا النهج البرنامجي الجديد، الذي يهدف إلى ربط البحث والتحليل بالتدريب والمشورة والخيارات في مجال السياسات المحددة الهدف، سوف يُنفَّذ بالاقتران مع التدريب وحلقات العمل والخدمات الاستشارية المخصصة للبلدان غير الساحلية في البداية، وذلك بغية توسيع نطاق العينة ليشمل المزيد من البلدان في مرحلة لاحقة. ويهدف هذا العمل، وفق ما طلبه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في قراره ٢٠١٧/٢٩، إلى قياس التقدم المحرز في تطوير القدرات الإنتاجية في البلدان النامية وتبيان العقبات التي تعوق تطويرها. ومن أجل تطوير القدرات الإنتاجية، لا بد من معالجة المسائل الثلاث التي لا تقل أهمية عنها، وهي بناء قدرات جديدة والاستفادة من القدرات الحالية والمحافظة على القدرات القائمة. وسيكون لذلك آثار سياساتية بالنسبة للبلدان النامية غير الساحلية. لذا، لا بد من اتباع نهج تسلسلي حذر في تطوير القدرات الإنتاجية الجديدة، والعمل في الوقت نفسه على الاستفادة من القدرات القائمة والمحافظة عليها. ولا بد في ذلك من وجود إطار زمني محدد بوضوح، ومن مراعاة الظروف الأولية والموارد الطبيعية في كل بلد على حدة. وهذا يعني، من الناحية التشغيلية، أنّ الهدف على المديين المتوسط والطويل هو بناء قدرات جديدة، ولكن ينبغي التركيز في المدى القصير على كيفية المحافظة على القدرات القائمة والاستفادة منها. وستتطلب الاستفادة الكاملة والفعالة من القدرات الإنتاجية القائمة توافر مدخلات كافية، وبنى تحتية أفضل، وتنمية مهارات القوى العاملة، والتنفيذ المنسق للسياسات التجارية والإنمائية.

النتائج والأدلة

من المتوقع أن يسهم المنجز المستهدف في تحقيق النتيجة المتمثلة في زيادة القدرة على تنفيذ سياسات محدد الهدف ترمي إلى تحقيق تحول هيكلي في اقتصادات البلدان النامية غير الساحلية. وستكون البلدان قادرة، من خلال معرفة مواقعها المثالية عند البدء وعند الانتهاء فيما يتعلق بالقدرات الإنتاجية، على اعتماد وتنفيذ السياسات ذات الصلة لسد الثغرات المحددة في القدرات الإنتاجية لكل منها.

وستشمل الأدلة على النتيجة، إذا ما تحققت، تنفيذ الدول الأعضاء لمؤشر القدرة الإنتاجية للبلدان النامية غير الساحلية الذي قام البرنامج الفرعي بحسابه، كما هو مبين في الشكل.

وسوف تثبت النتيجة، إذا ما تحققت، التقدم المحرز في عام ٢٠٢٠ نحو بلوغ الهدف بشكل جماعي.

مقاييس الأداء

٢٠١٨	٢٠١٩	٢٠٢٠
عدم وضع النقاط المرجعية للقدرات الإنتاجية	توافر منهجية لحساب مؤشر القدرة الإنتاجية	تنفيذ مؤشر القدرة الإنتاجية من قبل البلدان النامية غير الساحلية

١٢-٦١ وسيواصل البرنامج الفرعي الاسترشاد بجميع الولايات المنوطة به، التي توفر الإطار التشريعي لمنجزاته المستهدفة.

٥ - المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠

١٢-٦٢ يعرض الجدول أدناه قائمة بجميع المنجزات المستهدفة المقررة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠ التي اسهمت، ومن المتوقع أن تسهم، في تحقيق الهدف المذكور أعلاه، مصنفة حسب الفئة والفئة الفرعية.

الجدول ١٢-٥

البرنامج الفرعي ٥: المنجزات المستهدفة للفترة ٢٠١٨-٢٠٢٠، حسب الفئة والفئة الفرعية

	المقررة لعام ٢٠١٨	*الفعلية لعام ٢٠١٨*	*المقررة لعام ٢٠١٩*	*المقررة لعام ٢٠٢٠*
المنجزات المستهدفة المعدودة				
ألف - تيسير عمل الهيئات الحكومية الدولية وهيئات الخبراء				
وثائق الهيئات التداولية (عدد الوثائق)	١١	١١	٦	١٠
الخدمات الفنية المقدمة للاجتماعات (عدد الاجتماعات التي يدوم كل منها ثلاث ساعات)	٨	٨	١٠	٣١
باء - توليد المعارف ونقلها				
مشاريع التعاون الميداني والتقني (عدد المشاريع)	٢	٢	٢	٣
الحلقات الدراسية وحلقات العمل والأنشطة التدريبية (عدد الأيام)	١٦	٢٢	٢٠	١٩
المنشورات (عدد المنشورات)	٤	٧	٥	٩
المواد التقنية (عدد المواد)	٤	٤	٢	٤
المنجزات المستهدفة غير المعدودة				
جيم - المنجزات المستهدفة الفنية				
التشاور والمشورة والدعوة				
دال - المنجزات المستهدفة في مجال الاتصال				
برامج التوعية والمناسبات الخاصة والمواد الإعلامية				
العلاقات الخارجية والعلاقات مع وسائط الإعلام				

٦ - أهم الفروق النسبية في المنجزات المستهدفة

الفروق بين الأرقام الفعلية والأرقام المقررة في عام ٢٠١٨

١٢-٦٣ يُعزى الفرق في بند الحلقات الدراسية وحلقات العمل والمناسبات التدريبية إلى عقد حلقات عمل إضافية عن تنفيذ برنامج عمل فيينا لصالح البلدان النامية غير الساحلية للعقد ٢٠١٤-٢٠٢٤، وإجراءات العمل المعجَّل للدول الجزرية الصغيرة النامية (مسار ساموا)، وبرنامج عمل اسطنبول، وكذلك عن التجارة والفقر، وذلك مرده إلى الجهود المتزايدة من أجل تعزيز استخدام نواتج بحوث البرنامج الفرعي لتحسين عملية وضع السياسات القائمة على الأدلة.

١٢-٦٤ ويُعزى الفرق في بند المنشورات أساساً إلى إجراء المزيد من البحوث والدراسات التحليلية بشأن وصول جميع المنتجات إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة، وصدور منشور عن التحديات التي تواجه أقل البلدان نمواً فيما يتعلق بتحقيق أهداف التنمية المستدامة، وذلك على إثر النداءات الموجهة من الدول الأعضاء في الأونكتاد لاتخاذ إجراءات سياساتية محددة بشأن أقل البلدان نمواً ولوضع توجيه بشأن كيفية مواجهة تحديات التنمية المستدامة والتقدم المحرز نحو تحقيق

غايات أهداف التنمية المستدامة. كما أن الكتيبات المتعلقة بوصول جميع المنتجات إلى الأسواق من دون رسوم جمركية أو حصص مفروضة قد زوّدت الدول الأعضاء بمعلومات ومواد تقنية مستكملة، في ظل بيئة تجارية دولية سريعة التغير، بعد قراري بالي ونيروبي الوزاريين لمنظمة التجارة العالمية بشأن قواعد المنشأ التفضيلية لأقل البلدان نمواً، وشكّلت مواد أساسية يتم الاعتماد عليها في المفاوضات بشأن منطقة التجارة الحرة القارية الأفريقية.

الفروق بين الأرقام المقررة لعامي ٢٠٢٠ و ٢٠١٩

١٢-٦٥ يعزى الفرق في بند وثائق الهيئات التداولية إلى الزيادة في وثائق التقارير والمعلومات الأساسية للدورة الخامسة عشرة للأونكتاد، بسبب دورة السنوات الأربع للمؤتمر، وإلى الزيادة في التقارير المقدمة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي، بما في ذلك موجزات مواطن الضعف، وذلك بعد أن نُفّذ في آذار/مارس ٢٠١٨ الاستعراض الذي تجريه لجنة السياسات الإنمائية كل ثلاث سنوات لفئة أقل البلدان نمواً، مما أدى إلى زيادة في عدد موجزات مواطن الضعف المقرر إعدادها في عام ٢٠٢٠، مقارنةً بتلك يجري إعدادها لعام ٢٠١٩. وترتبط هذه الزيادة بدورها بالاستعراض المقبل المزمع إجراؤه في أوائل عام ٢٠٢١. ويعتمد عدد موجزات مواطن الضعف على عدد أقل البلدان نموا التي ثبت من الاستعراض السابق أنها مؤهلة مسبقًا لرفعها من قائمة أقل البلدان نموا.

١٢-٦٦ ويعزى الفرق في بند الخدمات الفنية للاجتماعات أساسا إلى الزيادة في عدد جلسات الدورة الخامسة عشرة للأونكتاد، بما في ذلك الجلسات التحضيرية، بسبب دورة السنوات الأربع للمؤتمر.

١٢-٦٧ ويعزى الفرق في بند المنشورات أساساً إلى أربعة تقارير جديدة، بشأن بناء القدرات الإنتاجية وقياسها، وتعزيز الاتساق بين الاستراتيجيات التجارية والصناعية للتخفيف من حدة الفقر في أفريقيا، والدروس المستفادة من المؤشرات الجغرافية، والمسائل القطاعية والمواضيعية التي تهم البلدان النامية غير الساحلية؛ ومرد الحاجة إلى تلك التقارير هو التجاوب مع النتائج الإيجابية بشأن تقدير منشورات البرنامج الفرعي، المنبثقة عن تقييم متعمق للبرنامج الفرعي أُجري في عام ٢٠١٨.

باء – الاحتياجات المقترحة من الموارد المتعلقة بالوظائف والموارد غير المتعلقة بالوظائف لعام ٢٠٢٠

لمحة عامة

١٢-٦٨ يرد في الشكل ١٢-ثانيا والجدول ١٢-٦ مجموع الاحتياجات من الموارد لعام ٢٠٢٠، بما يشمل الميزانية العادية والموارد المتوقعة الخارجة عن الميزانية.

الشكل ١٢-ثانيا
العام ٢٠٢٠ بالأرقام

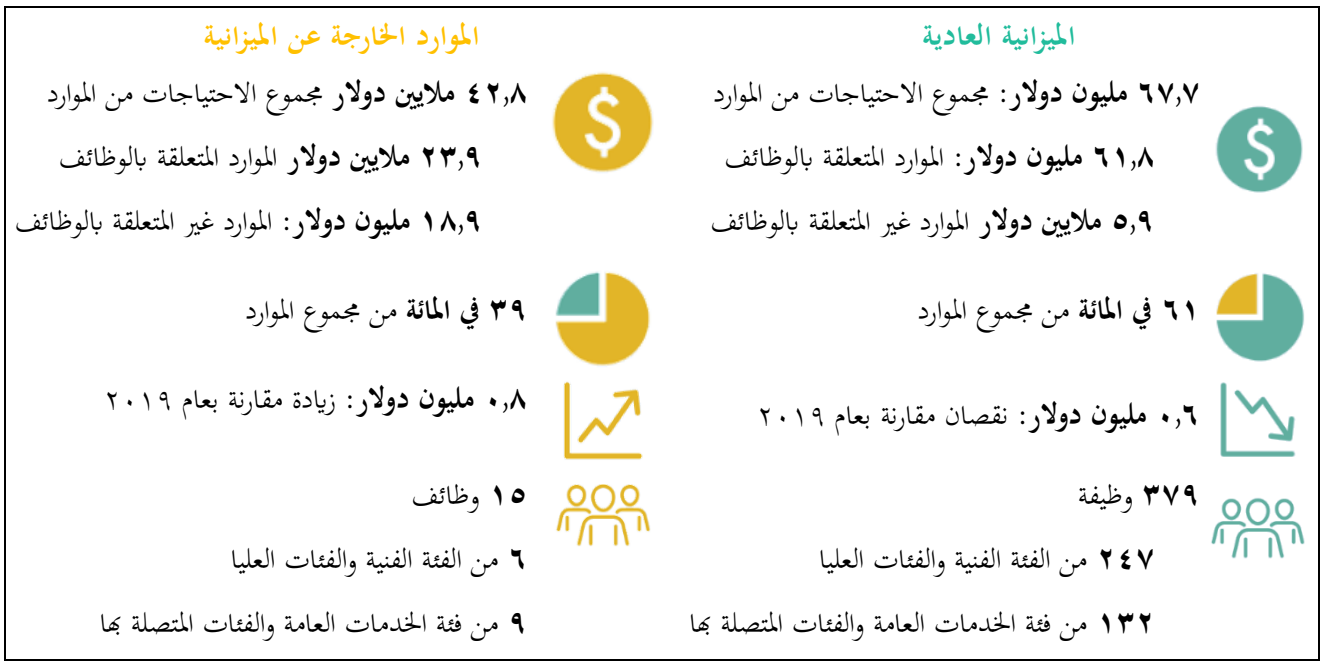

ملاحظة: التقديرات قبل إعادة تقدير التكاليف.

الجدول ١٢-٦

لمحة عامة عن الموارد المالية والموارد المتعلقة بالوظائف حسب العنصر والبرنامج الفرعي ومصدر التمويل

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	الميزانية العادية			*الموارد الخارجة عن الميزانية*			*المجموع*		
	اعتمادات عام ٢٠١٩	*تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)*	*الفرق*	*تقديرات عام ٢٠١٩*	*تقديرات عام ٢٠٢٠*	*الفرق*	*تقديرات عام ٢٠١٩*	*تقديرات عام ٢٠٢٠*	*الفرق*
الموارد المالية									
أجهزة تقرير السياسات	١٩٩,٢	١٩٩,٢	-	-	-	-	١٩٩,٢	١٩٩,٢	-
التوجيه التنفيذي والإدارة	٥ ٣٠٥,٣	٥ ١٤٤,٥	(١٦٠,٨)	١٩١,٢	١٩٤,٧	٣,٤	٥ ٤٩٦,٥	٥ ٣٣٩,٢	(١٥٧,٣)
برنامج العمل									
١ - العولمة والترابط والتنمية	١٠ ٩٤٦,٠	١٠ ٨٠٨,٥	(١٣٧,٥)	٤ ٨٤٠,٣	٤ ٩٢٧,٩	٨٧,١	١٥ ٧٨٦,٣	١٥ ٧٣٦,٤	(٤٩,٩)
٢ - الاستثمار والمشاريع	١٢ ٢٠٠,٩	١٢ ٠٦٣,٤	(١٣٧,٥)	٤ ١٣٤,٦	٤ ٢٠٩,٠	٧٤,٣	١٦ ٣٣٥,٥	١٦ ٢٧٢,٤	(٦٣,١)
٣ - التجارة الدولية والسلع الأساسية	١٤ ٢٣٣,٧	١٤ ٠٩٦,٢	(١٣٧,٥)	٢ ٧٩٥,١	٢ ٨٤٥,٤	٥٠,٣	١٧ ٠٢٨,٨	١٦ ٩٤١,٦	(٨٧,٢)
٤ - التكنولوجيا واللوجستيات	٨ ٢٢٠,٦	٨ ٢٢٠,٦	-	٢٤ ٨٦٨,٥	٢٥ ٣١٦,٢	٤٤٧,٧	٣٣ ٠٨٩,١	٣٣ ٥٣٦,٨	٤٤٧,٧
٥ - أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة	٤ ٧٣٤,٢	٤ ٧٩٩,١	٦٤,٩	١ ٠٥٣,٩	١ ٠٧٢,٨	١٨,٩	٥ ٧٨٨,١	٥ ٨٧١,٩	٨٣,٨
المجموع الفرعي، برنامج العمل	**٥٠ ٣٣٥,٤**	**٤٩ ٩٨٧,٨**	**(٣٤٧,٦)**	**٣٧ ٦٩٢,٤**	**٣٨ ٣٧١,٣**	**٦٧٨,٩**	**٨٨ ٠٢٧,٨**	**٨٨ ٣٥٩,١**	**٣٣١,٣**
دعم البرنامج	١٢ ٤٣٣,٥	١٢ ٣٢٠,٢	(١١٣,٣)	٤ ١٤٤,٩	٤ ٢١٩,٥	٧٤,٦	١٦ ٥٧٨,٤	١٦ ٥٣٩,٧	(٣٨,٧)
المجموع	**٦٨ ٢٧٣,٤**	**٦٧ ٦٥١,٧**	**(٦٢١,٧)**	**٤٢ ٠٢٨,٥**	**٤٢ ٧٨٥,١**	**٧٥٦,٦**	**١١٠ ٣٠١,٩**	**١١٠ ٤٣٦,٨**	**١٣٤,٩**
الموارد المتصلة بالوظائف									
التوجيه التنفيذي والإدارة	٣١	٣٠	(١)	-	-	-	٣١	٣٠	(١)
برنامج العمل									
١ - العولمة والترابط والتنمية	٦٣	٦٢	(١)	-	-	-	٦٣	٦٢	(١)
٢ - الاستثمار والمشاريع	٧٦	٧٥	(١)	-	-	-	٧٦	٧٥	(١)
٣ - التجارة الدولية والسلع الأساسية	٨٣	٨٢	(١)	-	-	-	٨٣	٨٢	(١)
٤ - التكنولوجيا واللوجستيات	٤٩	٤٩	-	٢	٢	-	٥١	٥١	-
٥ - أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة	٢٦	٢٦	-	-	-	-	٢٦	٢٦	-
المجموع الفرعي، برنامج العمل	**٢٩٧**	**٢٩٤**	**(٣)**	**٢**	**٢**	**-**	**٢٩٩**	**٢٩٦**	**(٣)**
دعم البرنامج	٥٦	٥٥	(١)	١٣	١٣	-	٦٩	٦٨	(١)
المجموع	**٣٨٤**	**٣٧٩**	**(٥)**	**١٥**	**١٥**	**-**	**٣٩٩**	**٣٩٤**	**(٥)**

لمحة عامة عن موارد الميزانية العادية

١٢-٦٩ ترد موارد الميزانية العادية المقترحة لعام ٢٠٢٠، بما في ذلك توزيع التغييرات في الموارد، عند الاقتضاء، في الجداول ١٢-٧ إلى ١٢-٩. وتعكس المقترحات تخفيضات تسنى تحقيقها، جزئيا، من خلال إعادة توزيع العمل داخل شعب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد). ويرد مزيد من التفاصيل في إطار كل عنصر على حدة. ويغطي مستوى الموارد المقترحة تكاليف تنفيذ الولايات على نحو كامل يتسم بالفعالية والكفاءة.

الجدول ١٢-٧

تطور الموارد المالية حسب العنصر وفئة الإنفاق الرئيسية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

			التغييرات						
	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة/ الموسعة	تغييرات أخرى	المجموع	النسبة المئوية	تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)	إعادة تقدير التكاليف	تقديرات عام ٢٠٢٠ (بعد إعادة تقدير التكاليف)
العنصر										
أجهزة تقرير السياسات	١٦١,٥	١٩٩,٢	-	-	-	-	-	١٩٩,٢	٣,٢	٢٠٢,٤
التوجيه التنفيذي والإدارة	٥ ١١٩,٤	٥ ٣٠٥,٣	-	-	(١٦٠,٨)	(١٦٠,٨)	(٣,٠)	٥ ١٤٤,٥	١٣٩,٠	٥ ٢٨٣,٥
برنامج العمل	٥٢ ٢١٦,٠	٥٠ ٣٣٥,٤	٧٢,٨	-	(٤٢٠,٤)	(٣٤٧,٦)	(٠,٧)	٤٩ ٩٨٧,٨	١ ٩٧٢,١	٥١ ٩٥٩,٩
دعم البرامج	١١ ١٧٢,٣	١٢ ٤٣٣,٥	-	-	(١١٣,٣)	(١١٣,٣)	(٠,٩)	١٢ ٣٢٠,٢	٧٧٧,٣	١٣ ٠٩٧,٥
المجموع	**٦٨ ٦٦٩,٢**	**٦٨ ٢٧٣,٤**	**٧٢,٨**	**-**	**(٦٩٤,٥)**	**(٦٢١,٧)**	**(٠,٩)**	**٦٧ ٦٥١,٧**	**٢ ٨٩١,٦**	**٧٠ ٥٤٣,٣**
فئة الإنفاق الرئيسية										
الموارد المتعلقة بالوظائف	٦٣ ٨٦٦,٨	٦٢ ٤١١,٣	٧٢,٨	-	(٦٨٣,١)	(٦١٠,٣)	(١,٠)	٦١ ٨٠١,٠	٢ ٨٠٣,٣	٦٤ ٦٠٤,٣
الموارد غير المتعلقة بالوظائف	٤ ٨٠٢,٤	٥ ٨٦٢,١	-	-	(١١,٤)	(١١,٤)	(٠,٢)	٥ ٨٥٠,٧	٨٨,٣	٥ ٩٣٩,٠
المجموع	**٦٨ ٦٦٩,٢**	**٦٨ ٢٧٣,٤**	**٧٢,٨**	**-**	**(٦٩٤,٥)**	**(٦٢١,٧)**	**(٠,٩)**	**٦٧ ٦٥١,٧**	**٢ ٨٩١,٦**	**٧٠ ٥٤٣,٣**

الجدول ١٢-٨

تطور الموارد المتعلقة بالوظائف الثابتة حسب الفئة

		التغييرات				
	الموارد المعتمدة لعام ٢٠١٩	التعديلات الفنية	الولايات الجديدة والموسعة	تغييرات أخرى	تقديرات عام ٢٠٢٠	الفرق
الفئة الفنية والفئات العليا						
و أ ع	١	-	-	-	١	-
أ ع م	١	-	-	-	١	-
مد-٢	٥	-	-	-	٥	-
مد-١	٢٠	-	-	-	٢٠	-
ف-٥	٤٩	-	-	١	٥٠	١
ف-٤	٦٣	-	-	(١)	٦٢	(١)

		التغييرات				
	الموارد المعتمدة لعام ٢٠١٩	*التعديلات الفنية*	*الولايات الجديدة والموسعة*	*تغييرات أخرى*	*تقديرات عام ٢٠٢٠*	*الفرق*
ف-٣	٧٣	–	–	(١)	٧٢	(١)
ف-٢/١	٣٢	–	–	–	٣٢	–
المجموع الفرعي	**٢٤٤**		**–**	(١)	**٢٤٣**	(١)
فئة الخدمات العامة						
الرتبة الرئيسية	١٠	–	–	–	١٠	–
الرتب الأخرى	١٢٦		–	(٤)	١٢٢	(٤)
المجموع الفرعي	**١٣٦**	**–**	**–**	(٤)	**١٣٢**	(٤)
المجموع	**٣٨٠**	**–**	**–**	(٥)	**٣٧٥**	(٥)

ملاحظة: يرد توزيع التغييرات في الوظائف حسب العنصر والبرنامج الفرعي ورتبة الوظيفة في المرفق الثاني.

الجدول ١٢-٩

تطور الموارد المتعلقة بالوظائف المؤقتة حسب الفئة

		التغييرات				
	الموارد المعتمدة لعام ٢٠١٩	*التعديلات الفنية*	*الولايات الجديدة والموسعة*	*تغييرات أخرى*	*تقديرات عام ٢٠٢٠*	*الفرق*
الفئة الفنية والفئات العليا						
ف-٥	١	–	–	–	١	–
ف-٤	٢	–		–	٢	–
ف-٣	١	–			١	–
المجموع الفرعي	**٤**		**–**	**–**	**٤**	**–**
فئة الخدمات العامة						
الرتب الأخرى	–		–	–	–	–
المجموع الفرعي	–	–	–	–	–	–
المجموع	**٤**	**–**	**–**	**–**	**٤**	**–**

أجهزة تقرير السياسات

١٢-٧٠ سوف تغطي الموارد المقترحة في إطار هذا العنصر الاحتياجات المتصلة بالأجهزة الحكومية الدولية وهيئات الخبراء الدائمة والدورات الاستثنائية للجمعية العامة والعمليات الحكومية الدولية، وتقديم الخدمات التي يتولى الأونكتاد مسؤولية تقديم الخدمات لها. وتحدد الاعتمادات المرصودة للخبراء الذين يعملون ضمن لجان بصفتهم الشخصية وفقا لقرار الجمعية ٢٤٩١ (د-٢٣)، بصيغته المعدلة بالقرار ١٧٦/٤١ والجزء السادس من القرار ٢٥/٤٢ والجزء التاسع من القرار ٢١٧/٤٣، في حين تُحدَّد الاعتمادات المرصودة لأعضاء اللجان الفنية وفقا لقرارات الجمعية ١٧٩٨ (د-١٧) و ٢١٢٨ (د-٢٠) و ٢٢٤٥ (د-٢١). ويقدم الجدولان ١٢-١٠ و ١٢-١١ معلومات عن الهيئات الحكومية الدولية الدائمة والاحتياجات من الموارد ذات الصلة في إطار الميزانية العادية.

الجدول ١٢-١٠

أجهزة تقرير السياسات

	الولاية	الوصف	العضوية		الاحتياجات من الموارد (بآلاف دولارات الولايات المتحدة)		
			الحكومات	الخبراء	عدد الدورات في عام ٢٠٢٠	اعتمادات عام ٢٠١٩	تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية	قرار الجمعية العامة ٤٦/٢٣٥	تقوم بتقديم التوجيه العام لبرنامج العمل ذي الصلة، وتتلقى المشورة المتخصصة والمشورة التقنية من الأفرقة المخصصة وحلقات العمل التي تعقد فيما بين دورات اللجنة لدراسة قضايا محددة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية.	٤٣		١: الدورة الثالثة والعشرون	١٣٩,١	١٣٩,١
لجنة الاستثمار	قرار الجمعية العامة ٤٩/١٣٠	تتعامل مع القضايا المتصلة بالاستثمار والتكنولوجيا والمسائل المالية ذات الصلة، وكذلك مع قضايا المؤسسة وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.		١٦	١: الدورة الثانية عشرة	٣٤,٩	٣٤,٩
مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية	قرار الجمعية العامة ١٩٩٥ (د-١٩)	يقوم بتعزيز التجارة الدولية، لا سيما لتعجيل التنمية الاقتصادية، وخاصة التجارة بين البلدان ذات المراحل الإنمائية المختلفة، وبين البلدان النامية، وبين البلدان ذات النظم المختلفة في تنظيمها الاقتصادي والاجتماعي مع مراعاة الوظائف التي تؤديها المنظمات الدولية القائمة؛ ووضع المبادئ والسياسات المنظمة للتجارة الدولية ولمشاكل التنمية الاقتصادية ذات الصلة؛ وإبداء الاقتراحات اللازمة لتطبيق المبادئ والسياسات المذكورة، واتخاذ ما قد يلزم لهذه الغاية من الخطوات الأخرى الداخلة في اختصاصه، مع مراعاة الاختلافات في النظم الاقتصادية ومراحل التنمية؛ واستعراض وتسهيل تنسيق أنشطة المؤسسات الأخرى الداخلة في منظومة الأمم المتحدة في ميدان التجارة الدولية ومشاكل التنمية الاقتصادية ذات الصلة، والتعاون في هذا الصدد مع الجمعية العامة والمجلس الاقتصادي والاجتماعي لمساعدتهما على الاضطلاع بمسؤوليات التنسيق المترتبة عليهما بمقتضى ميثاق الأمم المتحدة؛ والشروع، بالتشاور عند اللزوم مع هيئات الأمم المتحدة المختصة، في اتخاذ التدابير اللازمة للتفاوض بشأن الصكوك القانونية المتعددة الأطراف في ميدان التجارة وإقرارها، مع إيلاء المراعاة الواجبة لمدى كفاية أجهزة التفاوض القائمة وتفادي أي ازدواج مع أنشطتها؛ وعرض خدماته باعتباره مركزا لتنسيق سياسات الحكومات والتجمعات الاقتصادية الإقليمية في ميدان التجارة ونواحي التنمية المتصلة بها، وذلك عملا بالمادة الأولى من ميثاق الأمم المتحدة.	١٩٥		١: الدورة الخامسة عشرة	٢٥,٢	٢٥,٢
المجموع						**١٩٩,٢**	**١٩٩,٢**

١٢-٧١ تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٢٠٠ ١٩٩ دولار، ولا تعكس أي تغيير في الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ١٢-١١.

الجدول ١٢-١١

أجهزة تقرير السياسات: تطور الموارد المالية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التغييرات					تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
			التعديلات الفنية	الولايات الجديدة والموسَّعة	تغييرات أخرى	المجموع	النسبة المئوية	
الموارد غير المتصلة بالوظائف	١٦١,٥	١٩٩,٢	—	—	—	—	—	١٩٩,٢

التوجيه التنفيذي والإدارة

١٢-٧٢ يقدم الأمين العام للأونكتاد التوجيه العام بشأن المسائل الفنية والإدارية ويكفل تقديم خدمات فعالة للجهاز الحكومي الدولي التابع للأونكتاد، لا سيما دورات المؤتمر التي تُعقد كل أربع سنوات ودورات مجلس التجارة والتنمية. وينوب نائب الأمين العام عن هذا الأخير، ويشرف على عمليات الأمانة فيما يتعلق بالجوانب الاستراتيجية والبرنامجية والإدارية، بما في ذلك تعزيز التكامل الاستراتيجي واتساق السياسات والعمل التعاوني مع الكيانات ذات الصلة، ومراقبة الاتصالات، من أجل تعزيز أثر عمل الأونكتاد وصورته وجدواه.

١٢-٧٣ ويقوم مكتب الأمين العام بمساعدة كل من الأمين العام ونائبه على الاضطلاع بمسؤولياتهما المذكورة أعلاه. ويعمل مكتب الأونكتاد في نيويورك على تعزيز التواصل مع وفود الدول الأعضاء التي يوجد مقرها في نيويورك، وعلى تعزيز التنسيق مع كيانات الأمم المتحدة الأخرى والمنظمات الإقليمية والمتخصصة وغيرها من الشركاء المعنيين. ويقدم المكتب الإقليمي لأفريقيا الدعم الفني والخبرة التقنية والخدمات الاستشارية إلى الدول الأعضاء والمنظمات الإقليمية والجماعات الاقتصادية الإقليمية في أفريقيا.

١٢-٧٤ ووفقا لخطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠، ولا سيما الغاية ١٢-٦ في إطار أهداف التنمية المستدامة، التي تشجع المنظمات على إدراج معلومات عن الاستدامة في دورات الإبلاغ لديها، وامتثالا للولاية الشاملة المبينة في الفقرة ١٩ من قرار الجمعية العامة ٢١٩/٧٢، يعمل المكتب على دمج ممارسات الإدارة البيئية في عملياته. وفي عام ٢٠١٨، كان من أبرز الأحداث أن اشترى مؤتمر الأونكتاد وحدات معتمدة لخفض الانبعاثات لموازنة انبعاثات الكربون المتصلة بالسفر، وقد أقرت الأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ بأن الأونكتاد لا تأثير له على المناخ. وبالإضافة إلى ذلك، وباعتبار الأونكتاد كياناً غير مقيم يشترك في الموقع مع كيانات أخرى داخل مباني قصر الأمم في جنيف، فإنه أصبح محايدا كمرفق من ناحية الكربون بفضل الجهود التي يبذلها مكتب الأمم المتحدة في جنيف لموازنة انبعاثات غازات الدفيئة المتعلقة بمرافق قصر الأمم موازنةً كاملةً. وفي عام ٢٠٢٠، سيواصل المكتب السعي إلى الحد من بصمته الكربونية عن طريق الاستمرار في شراء وحدات معتمدة لخفض الانبعاثات كلما أمكن ذلك. وسيواصل الأونكتاد التعاون مع مكتب الأمم المتحدة في جنيف والأمانة العامة لاتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، إلى جانب غيرها من وكالات الأمم المتحدة وكياناتها المحايدة مناخيا بغرض الوفاء بالالتزام بخضرنة الأمم المتحدة الزرقاء بغية تحقيق الحياد المناخي بحلول عام ٢٠٢٠، على أن الأونكتاد عضو نشط في هذه المبادرة.

١٢-٧٥ وترد معلومات عن الامتثال في مجال تسليم الوثائق في موعدها والحجز المسبق لتذاكر الطيران في الجدول ١٢-١٢.

الجدول ١٢-١٢
معدل الامتثال

(بالنسبة المئوية)

	المعدل المقرر لعام ٢٠١٨	المعدل الفعلي لعام ٢٠١٨	المعدل المقرر لعام ٢٠١٩	المعدل المقرر لعام ٢٠٢٠
تسليم الوثائق في موعدها	١٠٠	١٠٠	١٠٠	١٠٠
تذاكر السفر الجوي التي تشتريها المنظمة قبل موعد السفر بأسبوعين على الأقل	١٠٠	٥٥	١٠٠	١٠٠

١٢-٧٦ وتبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٥ ١٤٤ ٥٠٠ دولار، وتعكس نقصانا قدره ٨٠٠ ١٦٠ دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الشكلين ١٢-ثالثا و ١٢-رابعا والجدول ١٢-١٣.

الشكل ١٢-ثالثا
الموارد المرصودة للتوجيه التنفيذي والإدارة كنسبة مئوية من الميزانية العادية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

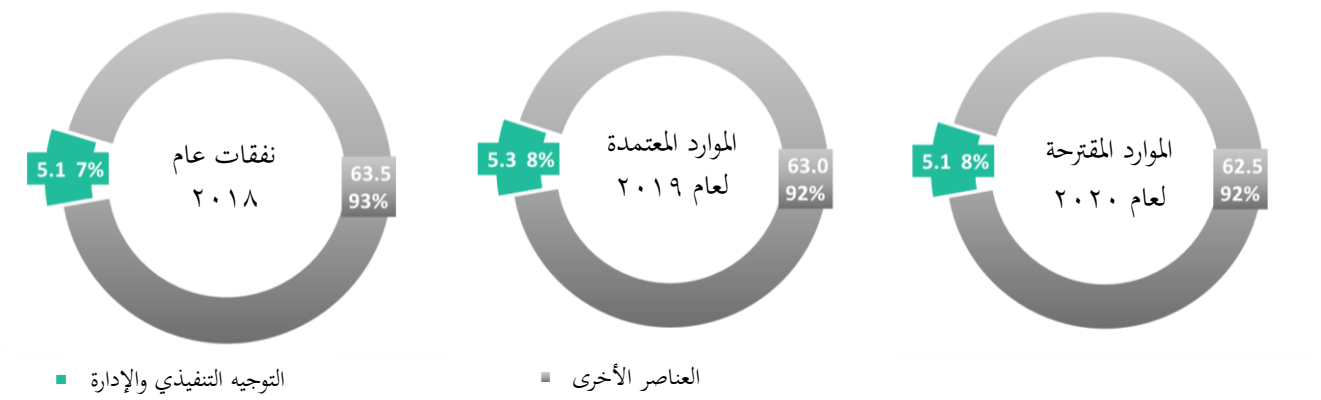

الجدول ١٢-١٣
التوجيه التنفيذي والإدارة: تطور الموارد المالية والموارد المتعلقة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التغييرات: التعديلات الفنية	التغييرات: الولايات الجديدة والموسَّعة	التغييرات: تغييرات أخرى	التغييرات: المجموع	التغييرات: النسبة المئوية	تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتعلقة بالوظائف	٤ ٩٩٨,٥	٥ ١٨٠,٨	–	–	(١٦٠,٨)	(١٦٠,٨)	(٣,١)	٥ ٠٢٠,٠
الموارد غير المتعلقة بالوظائف	١٢٠,٩	١٢٤,٥	–	–	–	–	–	١٢٤,٥
المجموع	**٥ ١١٩,٤**	**٥ ٣٠٥,٣**	**–**	**–**	**(١٦٠,٨)**	**(١٦٠,٨)**	**(٣,٠)**	**٥ ١٤٤,٥**

	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التغييرات: التعديلات الفنية	التغييرات: الولايات الجديدة والموسَّعة	التغييرات: تغييرات أخرى	التغييرات: المجموع	التغييرات: النسبة المئوية	تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المتعلقة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا	١٩	–	–	–	(١)	(١)	(٥,٣)	١٨
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	١٢	–	–	–	–	–	–	١٢
المجموع	**٣١**	**–**	**–**	**–**	**(١)**	**(١)**	**(٣,٢)**	**٣٠**

الشكل ١٢-رابعا

التوجيه التنفيذي والإدارة: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

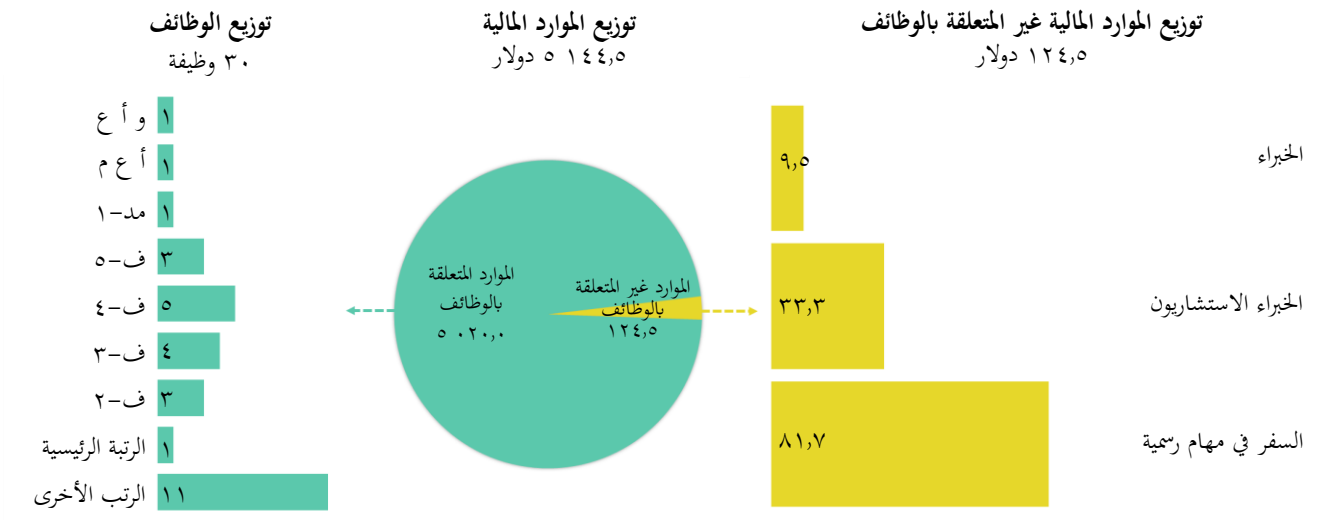

المختصرات: و أ ع = وكيل أمين عام؛ أ ع م = أمين عام مساعد.

١٢-٧٧ ويعكس الفرق البالغ قدره ٨٠٠ ١٦٠ دولار ما يلي:

التغييرات الأخرى – يتصل النقصان البالغ ٨٠٠ ١٦٠ دولار باقتراح إلغاء وظيفة واحدة لموظف لشؤون الإعلام (ف-٣) في قسم الاتصالات والمعلومات والتوعية بسبب إعادة توزيع العمل المقررة لعام ٢٠٢٠.

١٢-٧٨ ويحظى عنصر التوجيه التنفيذي والإدارة بدعم الموارد الخارجة عن الميزانية، المقدرة بمبلغ ٧٠٠ ١٩٤ دولار على النحو المبين في الجدول ١٢-٦. وستلبي هذه الموارد احتياجات مختلف أنشطة التعاون التقني، مثل خدمات المشورة التقنية والتدريب وحلقات العمل والحلقات الدراسية والمشاريع الميدانية. وتعزى الزيادة بمقدار ٤٠٠ ٣ دولار أساسا إلى الزيادة المتوقعة في حجم التبرعات المعلنة.

برنامج العمل

١٢-٧٩ تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٨٠٠ ٩٨٧ ٤٩ دولار، وتعكس نقصانا صافيا قدره ٦٠٠ ٣٤٧ دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الشكلين ١٢-خامسا و ١٢-سادسا والجدول ١٢-١٤.

الشكل ١٢-خامسا

الموارد المرصودة لبرنامج العمل كنسبة مئوية من الميزانية العادية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

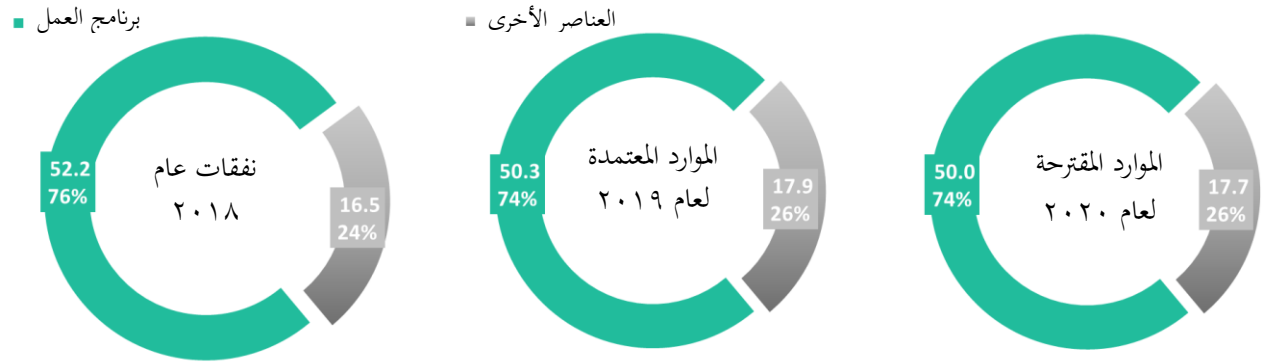

الجدول ١٢-١٤

برنامج العمل: تطور الموارد المالية والموارد المتعلقة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التغييرات: التعديلات الفنية	التغييرات: الولايات الجديدة/الموسعة	التغييرات: تغييرات أخرى	التغييرات: المجموع	التغييرات: النسبة المئوية	تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة البرنامج الفرعي								
١ - العولمة والترابط والتنمية	١١ ٦٩٧,١	١٠ ٩٤٦,٠	–	–	(١٣٧,٥)	(١٣٧,٥)	(١,٣)	١٠ ٨٠٨,٥
٢ - الاستثمار والمشاريع	١٣ ١١٢,٣	١٢ ٢٠٠,٩	–	–	(١٣٧,٥)	(١٣٧,٥)	(١,١)	١٢ ٠٦٣,٤
٣ - التجارة الدولية والسلع الأساسية	١٤ ٠٩٠,٤	١٤ ٢٣٣,٧	–	–	(١٣٧,٥)	(١٣٧,٥)	(١,٠)	١٤ ٠٩٦,٢
٤ - التكنولوجيا واللوجستيات	٨ ٦٣١,٧	٨ ٢٢٠,٦	–	–	–	–	–	٨ ٢٢٠,٦
٥ - أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة	٤ ٦٨٤,٥	٤ ٧٣٤,٢	٧٢,٨	–	(٧,٩)	٦٤,٩	١,٤	٤ ٧٩٩,١
المجموع	**٥٢ ٢١٦,٠**	**٥٠ ٣٣٥,٤**	**٧٢,٨**	**–**	**(٤٢٠,٤)**	**(٣٤٧,٦)**	**(٢,٨)**	**٤٩ ٩٨٧,٨**
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتعلقة بالوظائف	٥٠ ١٣١,٢	٤٩ ٠٤٤,٨	٧٢,٨	–	(٤٢٠,٤)	(٣٤٧,٦)	(٠,٧)	٤٨ ٦٩٧,٢
الموارد غير المتعلقة بالوظائف	٢ ٠٨٤,٨	١ ٢٩٠,٦	–	–	–	–	–	١ ٢٩٠,٦
المجموع	**٥٢ ٢١٦,٠**	**٥٠ ٣٣٥,٤**	**٧٢,٨**	**–**	**(٤٢٠,٤)**	**(٣٤٧,٦)**	**(٠,٧)**	**٤٩ ٩٨٧,٨**

	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التغييرات: التعديلات الفنية	التغييرات: الولايات الجديدة/الموسعة	التغييرات: تغييرات أخرى	التغييرات: المجموع	التغييرات: النسبة المئوية	تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المتعلقة بالوظائف حسب البرنامج الفرعي								
١ – العولمة والترابط والتنمية	٦٣	٦٣	–	–	(١)	–	–	٦٢
٢ – الاستثمار والمشاريع	٧٦	٧٦	–	–	(١)	–	–	٧٥
٣ – التجارة الدولية والسلع الأساسية	٨٣	٨٣	–	–	(١)	–	–	٨٢
٤ – التكنولوجيا واللوجستيات	٤٩	٤٩	–	–	–	–	–	٤٩
٥ – أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة	٢٦	٢٦	–	–	–	–	–	٢٦
المجموع	**٢٩٧**	**٢٩٧**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**٢٩٤**

الشكل ١٢–سادسا

توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ حسب البرنامج الفرعي

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

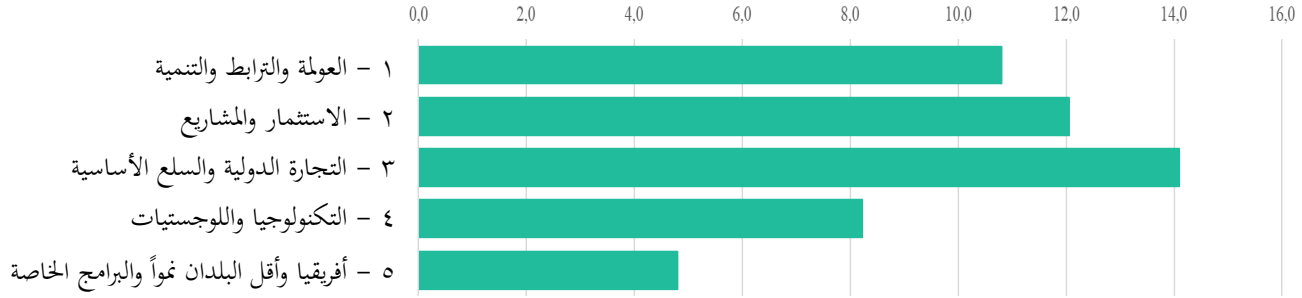

البرنامج الفرعي ١
العولمة والترابط والتنمية

١٢–٨٠ تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٥٠٠ ٨٠٨ ١٠ دولار، وتعكس نقصانا قدره ٥٠٠ ١٣٧ دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ١٢–١٥ والشكل ١٢–سابعا.

الجدول ١٢-١٥

البرنامج الفرعي ١: تطور الموارد المالية والموارد المتعلقة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التعديلات الفنية	التغيُّر: الولايات الجديدة/الموسعة	التغيُّر: تغييرات أخرى	التغيُّر: المجموع	التغيُّر: النسبة المئوية	تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتعلقة بالوظائف	١٠ ٤٨٨,٥	١٠ ٦٦٤,٣	–	–	(١٣٧,٥)	(١٣٧,٥)	(١,٣)	١٠ ٥٢٦,٨
الموارد غير المتعلقة بالوظائف	١ ٢٠٨,٦	٢٨١,٧	–	–	–	–	–	٢٨١,٧
المجموع	**١١ ٦٩٧,١**	**١٠ ٩٤٦,٠**	**–**	**–**	**(١٣٧,٥)**	**(١٣٧,٥)**	**(١,٣)**	**١٠ ٨٠٨,٥**
الموارد المتعلقة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا	٣٨	٣٨	–	–	–	–	–	٣٨
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	٢٥	٢٥	–	–	(١)	(١)	(٤,٠)	٢٤
المجموع	**٦٣**	**٦٣**	**–**	**–**	**(١)**	**(١)**	**(١,٦)**	**٦٢**

الشكل ١٢-سابعا

البرنامج الفرعي ١: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة

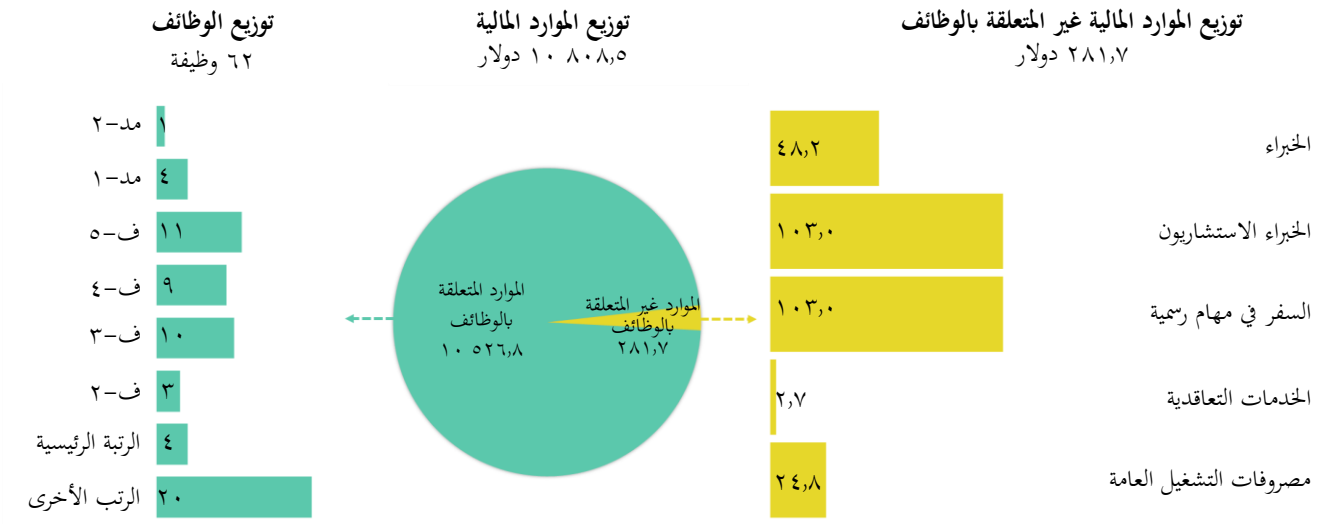

١٢-٨١ ويعكس الفرق البالغ قدره ٥٠٠ ١٣٧ دولار ما يلي:

التغييرات الأخرى – يتصل النقصان البالغ ٥٠٠ ١٣٧ دولار باقتراح إلغاء وظيفة واحدة لمساعد إحصائي (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في شعبة العولمة واستراتيجيات التنمية بسبب إعادة توزيع العمل المقررة لعام ٢٠٢٠.

١٢-٨٢ ويحظى البرنامج الفرعي بدعم الموارد الخارجة عن الميزانية، المقدرة بمبلغ ٩٠٠ ٩٢٧ ٤ دولار على النحو المبين في الجدول ١٢-٦. وستغطي هذه الموارد التكاليف اللازمة لمختلف أنشطة التعاون التقني، مثل خدمات المشورة التقنية والتدريب وحلقات العمل والحلقات الدراسية والمشاريع الميدانية. وتعزى الزيادة بمقدار ١٠٠ ٨٧ دولار أساسا إلى الزيادة المتوقعة في حجم التبرعات المعلنة.

البرنامج الفرعي ٢
الاستثمار والمشاريع

١٢-٨٣ تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٤٠٠ ٠٦٣ ١٢ دولار، وتعكس نقصانا قدره ٥٠٠ ١٣٧ دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ١٢-١٦ والشكل ١٢-ثامنا.

الجدول ١٢-١٦

البرنامج الفرعي ٢: تطور الموارد المالية والموارد المتعلقة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام ٢٠١٨	*اعتمادات عام ٢٠١٩*	*التعديلات الفنية*	*التغيُّر*				*تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)*
				الولايات الجديدة/الموسعة	*تغييرات أخرى*	*المجموع*	*النسبة المئوية*	
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتعلقة بالوظائف	١٢ ٨١٦,٤	١١ ٨٤٦,٤	-	-	(١٣٧,٥)	(١٣٧,٥)	(١,٢)	١١ ٧٠٨,٩
الموارد غير المتعلقة بالوظائف	٢٩٥,٩	٣٥٤,٥	-	-	-	-	-	٣٥٤,٥
المجموع	**١٣ ١١٢,٣**	**١٢ ٢٠٠,٩**	**-**	**-**	**(١٣٧,٥)**	**(١٣٧,٥)**	**(١,١)**	**١٢ ٠٦٣,٤**
الموارد المتعلقة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا	٥٥	٥٥	-	-	-	-	-	٥٥
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	٢١	٢١	-	-	(١)	(١)	(٤,٨)	٢٠
المجموع	**٧٦**	**٧٦**	**-**	**-**	**(١)**	**(١)**	**(١,٣)**	**٧٥**

الشكل ١٢-ثامنا

البرنامج الفرعي ٢: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

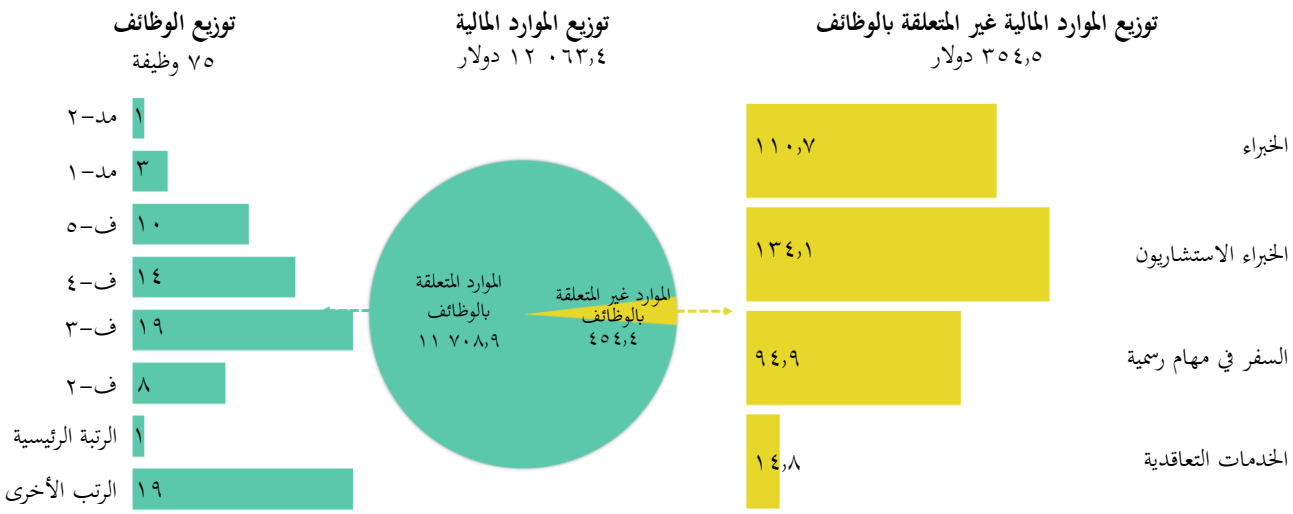

١٢-٨٤ ويعكس الفرق البالغ قدره ٥٠٠ ١٣٧ دولار ما يلي:

التغييرات الأخرى - يتصل النقصان البالغ ٥٠٠ ١٣٧ دولار باقتراح إلغاء وظيفة واحدة لمساعد لشؤون التصميم الشكلي (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في شعبة الاستثمار والمشاريع بسبب إعادة توزيع العمل المقررة لعام ٢٠٢٠.

١٢-٨٥ ويحظى البرنامج الفرعي بدعم الموارد الخارجة عن الميزانية، المقدرة بمبلغ ٠٠٠ ٢٠٩ ٤ دولار على النحو المبين في الجدول ١٢-٦. وستغطي هذه الموارد التكاليف اللازمة لمختلف أنشطة التعاون التقني، مثل خدمات المشورة التقنية والتدريب وحلقات العمل والحلقات الدراسية والمشاريع الميدانية. وتعزى الزيادة بمقدار ٣٠٠ ٧٤ دولار أساسا إلى الزيادة المتوقعة في حجم التبرعات المعلنة.

البرنامج الفرعي ٣
التجارة الدولية والسلع الأساسية

١٢-٨٦ تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٧٠٠ ٤٦٠ ١٤ دولار، وتعكس نقصانا قدره ٥٠٠ ١٣٧ دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ١٢-١٧ والشكل ١٢-تاسعا.

الجدول ١٢-١٧

البرنامج الفرعي ٣: تطور الموارد المالية والموارد المتعلقة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التعديلات الفنية	التغيُّر: الولايات الجديدة/الموسعة	التغيُّر: تغييرات أخرى	التغيُّر: المجموع	التغيُّر: النسبة المئوية	تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتعلقة بالوظائف	١٣ ٩١٥,٤	١٣ ٩٤٧,٧	-	-	(١٣٧,٥)	(١٣٧,٥)	(١,٠)	١٣ ٨١٠,٢
الموارد غير المتعلقة بالوظائف	١٧٥,٠	٢٨٦,٠	-	-	-	-	-	٢٨٦,٠
المجموع	**١٤ ٠٩٠,٤**	**١٤ ٢٣٣,٧**	**-**	**-**	**(١٣٧,٥)**	**(١٣٧,٥)**	**(١,٠)**	**١٤ ٠٩٦,٢**
الموارد المتعلقة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا	٦٠	٦٠	-	-	-	-	-	٦٠
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	٢٣	٢٣	-	-	(١)	(١)	(٤,٣)	٢٢
المجموع	**٨٣**	**٨٣**	**-**	**-**	**(١)**	**(١)**	**(١,٢)**	**٨٢**

الشكل ١٢-تاسعا

البرنامج الفرعي ٣: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

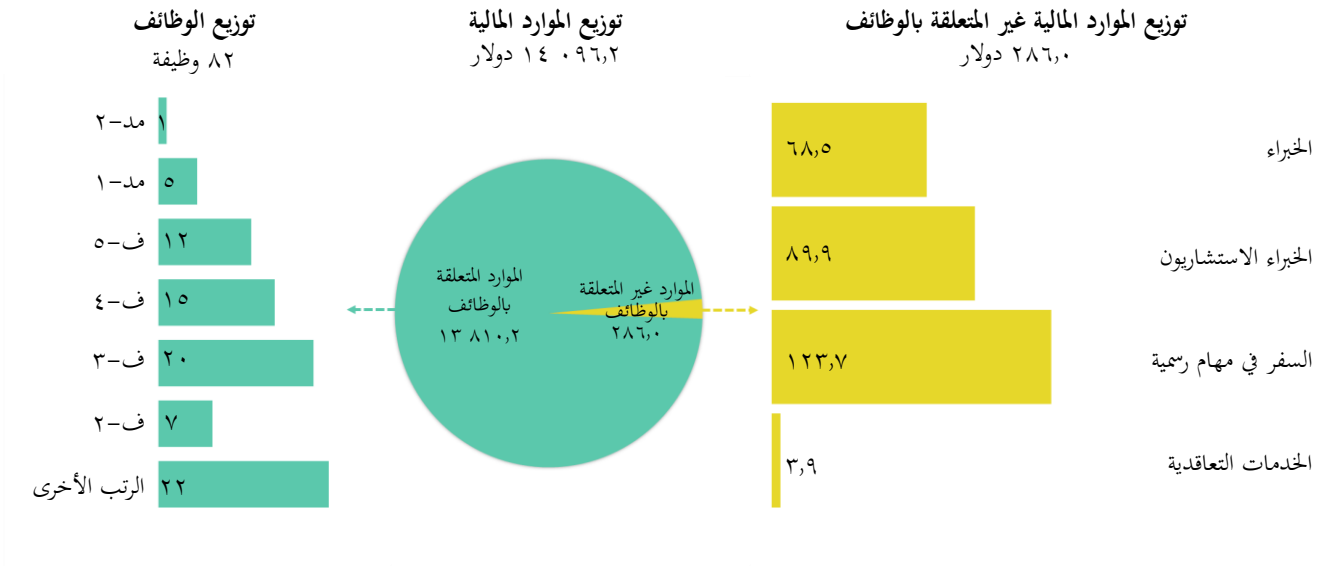

١٢-٨٧ ويعكس الفرق البالغ قدره ٥٠٠ ١٣٧ دولار ما يلي:

التغييرات الأخرى - يتصل النقصان البالغ ٥٠٠ ١٣٧ دولار باقتراح إلغاء وظيفة واحدة لمساعد لشؤون الموظفين (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) في شعبة التجارة الدولية والسلع الأساسية بسبب إعادة توزيع العمل المقررة لعام ٢٠٢٠.

١٢-٨٨ ويحظى البرنامج الفرعي بدعم الموارد الخارجة عن الميزانية، المقدرة بمبلغ ٤٠٠ ٨٤٥ ٢ دولار على النحو المبين في الجدول ١٢-٦. وستغطي هذه الموارد التكاليف اللازمة لمختلف أنشطة التعاون التقني، مثل خدمات المشورة التقنية والتدريب وحلقات العمل والحلقات الدراسية والمشاريع الميدانية. وتعزى الزيادة بمقدار ٣٠٠ ٥٠ دولار أساسا إلى الزيادة المتوقعة في حجم التبرعات المعلنة.

البرنامج الفرعي ٤
التكنولوجيا واللوجستيات

١٢-٨٩ تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٦٠٠ ٢٢٠ ٨ دولار، ولا تعكس أي تغيير في الموارد مقارنة بالاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ١٢-١٨ والشكل ١٢-عاشرا.

الجدول ١٢-١٨

البرنامج الفرعي ٤: تطور الموارد المالية والموارد المتعلقة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

			التغيُّر					
	نفقات عام ٢٠١٨	*اعتمادات عام ٢٠١٩*	*التعديلات الفنية*	*الولايات الجديدة/الموسعة*	*تغييرات أخرى*	*المجموع*	*النسبة المئوية*	*تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)*
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتعلقة بالوظائف	٨ ٤٦٨,٩	٨ ٠٤٤,٥	–	–	–	–	–	٨ ٠٤٤,٥
الموارد غير المتعلقة بالوظائف	١٦٢,٨	١٧٦,١	–	–	–	–	–	١٧٦,١
المجموع	**٨ ٦٣١,٧**	**٨ ٢٢٠,٦**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**٨ ٢٢٠,٦**
الموارد المتعلقة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا		٣٦	–	–	–	–	–	٣٦
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		١٣	–	–	–	–	–	١٣
المجموع		**٤٩**	**–**	**–**	**–**	**–**	**–**	**٤٩**

الشكل ١٢-عاشرا

البرنامج الفرعي ٤: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

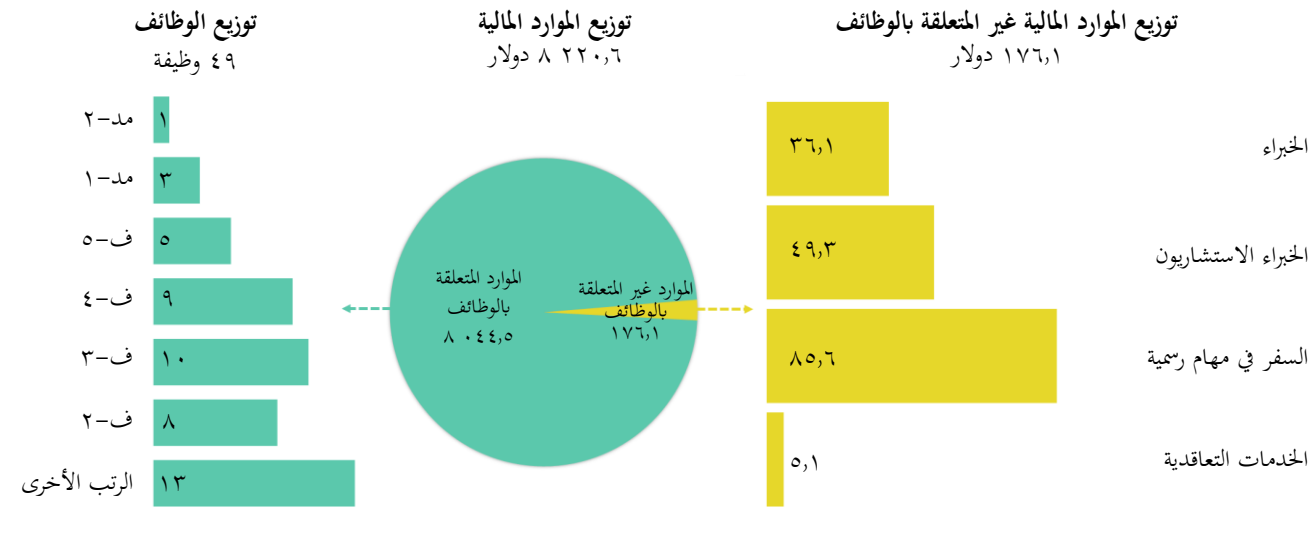

١٢-٩٠ ويحظى البرنامج الفرعي بدعم الموارد الخارجة عن الميزانية، المقدرة بمبلغ ٢٠٠ ٣١٦ ٢٥ دولار على النحو المبين في الجدول ١٢-٦. وستغطي هذه الموارد التكاليف اللازمة لوظيفتين ولمختلف أنشطة التعاون التقني، مثل خدمات المشورة التقنية والتدريب وحلقات العمل والحلقات الدراسية والمشاريع الميدانية. وتعزى الزيادة بمقدار ٧٠٠ ٤٤٧ دولار أساسا إلى الزيادة المتوقعة في حجم التبرعات المعلنة.

البرنامج الفرعي ٥
أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة

١٢-٩١ تبلغ موارد الميزانية العادية المقترحة لعام ٢٠٢٠ ما قدره ١٠٠ ٧٩٩ ٤ دولار، وتعكس زيادة قدرها ٩٠٠ ٦٤ دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الجدول ١٢-١٩ والشكل ١٢-حادي عشر.

الجدول ١٢-١٩

البرنامج الفرعي ٥: تطور الموارد المالية والموارد المتعلقة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام ٢٠١٨	*اعتمادات عام ٢٠١٩*	*التعديلات الفنية*	*الولايات الجديدة/الموسعة*	*تغييرات أخرى*	*التغيُّر المجموع*	*النسبة المئوية*	*تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)*
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتعلقة بالوظائف	٤ ٤٤١,٩	٤ ٥٤١,٩	٧٢,٨	–	(٧,٩)	٦٤,٩	١,٤	٤ ٦٠٦,٨
الموارد غير المتعلقة بالوظائف	٢٤٢,٥	١٩٢,٣	–	–	–	–	–	١٩٢,٣

	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التغيُّر: التعديلات الفنية	التغيُّر: الولايات الجديدة/الموسعة	التغيُّر: تغييرات أخرى	التغيُّر: المجموع	التغيُّر: النسبة المئوية	تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
المجموع	**٤ ٦٨٤,٥**	**٤ ٧٣٤,٢**	**٧٢,٨**	**–**	**(٧,٩)**	**٦٤,٩**	**١,٤**	**٤ ٧٩٩,١**
الموارد المتعلقة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا	١٩	–	–		١	١	٥,٣	٢٠
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها	٧	–	–		(١)	(١)	(١٤,٣)	٦
المجموع	**٢٦**	**–**	**–**		**–**	**–**	**–**	**٢٦**

الشكل ١٢-حادي عشر

البرنامج الفرعي ٥: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

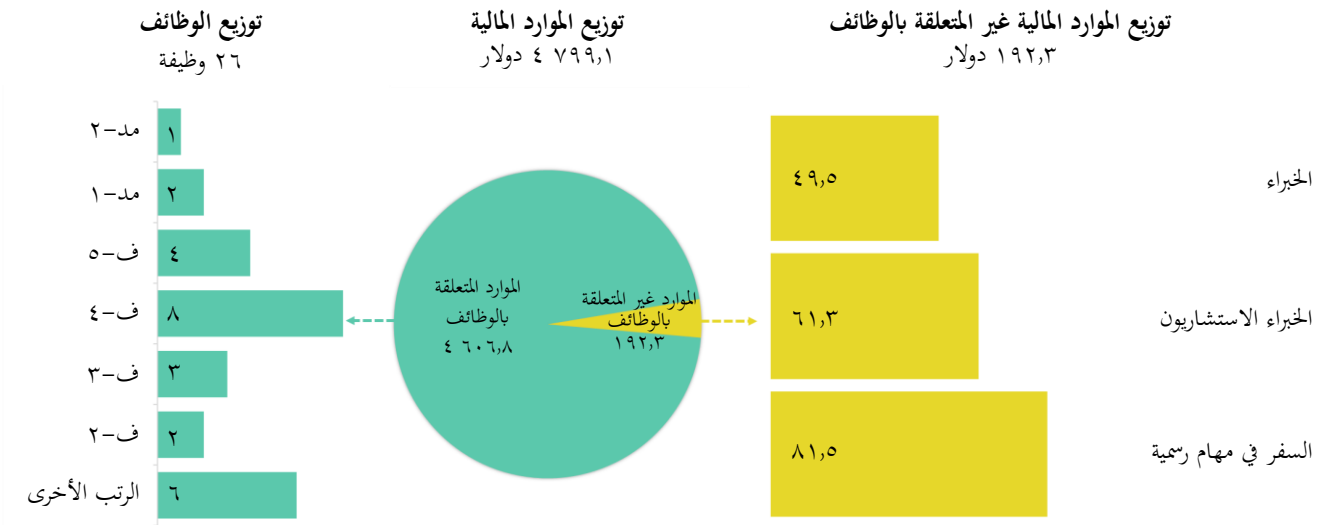

١٢-٩٢ ويعكس الفرق البالغ قدره ٦٤ ٩٠٠ دولار ما يلي:

(أ) **التعديلات الفنية** – تتصل الزيادة البالغ قدرها ٧٢ ٨٠٠ دولار تحت بند الموارد المتعلقة بالوظائف بتسويات حساب التكلفة الكاملة للوظائف الجديدة المنشأة في فترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩.

(ب) **التغييرات الأخرى** – يتصل النقصان الصافي البالغ قدره ٧ ٩٠٠ دولار بالنقل الخارجي المقترح لوظيفة واحدة لمساعد لشؤون نظم المعلومات (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) إلى دعم البرامج، والنقل الداخلي المقترح لوظيفة واحدة لموظف معاون للشؤون الاقتصادية (ف-٢) من دعم البرامج. وهذا النقل مدفوع بالحاجة إلى توسيع نطاق قدرة البرنامج الفرعي في مجال البحث والتحليل تمشيا مع النتائج التي خلص إليها تقييم متعمق للبرنامج الفرعي أجري في عام ٢٠١٧.

١٢-٩٣ ويحظى البرنامج الفرعي بدعم الموارد الخارجة عن الميزانية، المقدرة بمبلغ ٠٧٢ ٨٠٠ ١ دولار على النحو المبين في الجدول ١٢-٦. وستغطي هذه الموارد التكاليف اللازمة لمختلف أنشطة التعاون التقني، مثل خدمات المشورة التقنية

والتدريب وحلقات العمل والحلقات الدراسية والمشاريع الميدانية. وتعزى الزيادة بمقدار ٩٠٠ ١٨ دولار أساسا إلى الزيادة المتوقعة في حجم التبرعات المعلنة.

دعم البرامج

١٢-٩٤ تُقدم خدمات دعم البرنامج إلى أجهزة تقرير السياسات، والتوجيه التنفيذي والإدارة، والبرامج الفرعية الفنية لمساعدتها في إنجاز نواتجها المبرمجة. وتنظم الخدمات في إطار ثلاثة كيانات هي دائرة إدارة الموارد، ودائرة الدعم الحكومي الدولي، وقسم التعاون التقني.

١٢-٩٥ وتبلغ الاحتياجات من موارد الميزانية العادية المقترحة لعام ٢٠٢٠ ما قدره ٢٠٠ ٣٢٠ ١٢ دولار، وتعكس نقصانا صافيا قدره ٣٠٠ ١١٣ دولار مقارنة بالاعتماد المخصص لعام ٢٠١٩. وترد تفاصيل إضافية في الشكلين ١٢-ثاني عشر و ١٢-رابع عشر والجدول ١٢-٢٠.

الشكل ١٢-ثاني عشر

الموارد المخصصة لدعم البرامج كنسبة مئوية من الميزانية العادية

(بملايين دولارات الولايات المتحدة)

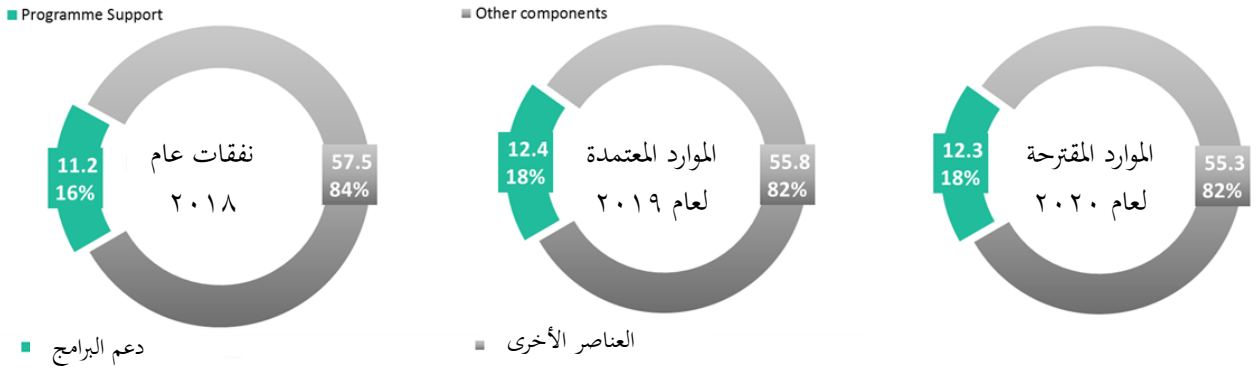

الجدول ١٢-٢٠

دعم البرامج: تطور الموارد المالية والموارد المتعلقة بالوظائف

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة/عدد الوظائف)

	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التعديلات الفنية	التغيير: الولايات الجديدة/الموسعة	التغيير: تغييرات أخرى	التغيير: المجموع	التغيير: النسبة المئوية	تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المالية حسب فئة الإنفاق الرئيسية								
الموارد المتعلقة بالوظائف	٨ ٧٣٧,١	٨ ١٨٥,٧	–	–	(١٠١,٩)	(١٠١,٩)	(١,٢)	٨ ٠٨٣,٨
الموارد غير المتعلقة بالوظائف	٢ ٤٣٥,٢	٤ ٢٤٧,٨	–	–	(١١,٤)	(١١,٤)	(٠,٣)	٤ ٢٣٦,٤
المجموع	**١١ ١٧٢,٣**	**١٢ ٤٣٣,٥**	**–**	**–**	**(١١٣,٣)**	**(١١٣,٣)**	**(٠,٩)**	**١٢ ٣٢٠,٢**

	نفقات عام ٢٠١٨	اعتمادات عام ٢٠١٩	التغيُّر: التعديلات الفنية	التغيُّر: الولايات الجديدة/الموسعة	التغيُّر: تغييرات أخرى	التغيُّر: المجموع	التغيُّر: النسبة المئوية	تقديرات عام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)
الموارد المتعلقة بالوظائف حسب الفئة								
الفئة الفنية والفئات العليا		٢١	–	–	(١)	(١)	(٤,٨)	٢٠
فئة الخدمات العامة والفئات المتصلة بها		٣٥	–	–	–	–	–	٣٥
المجموع		**٥٦**	**–**	**–**	**(١)**	**(١)**	**(١,٨)**	**٥٥**

الشكل ١٢-ثالث عشر

دعم البرامج: توزيع الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ (قبل إعادة تقدير التكاليف)

(عدد الوظائف/بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

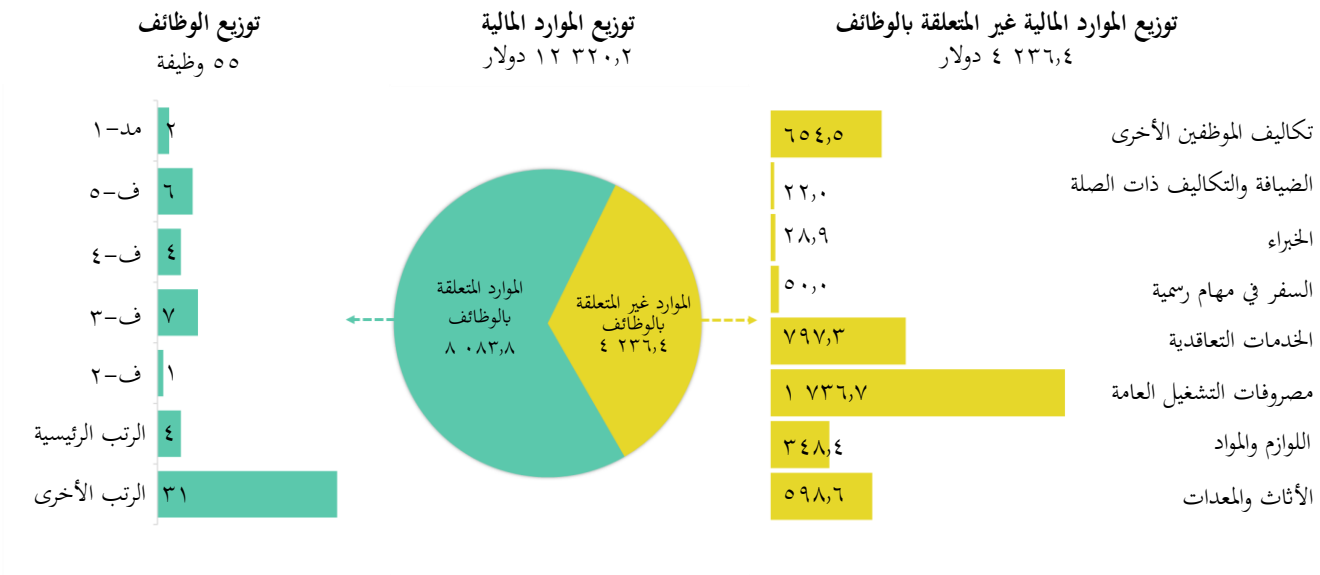

الشكل ١٢-رابع عشر

دعم البرامج: الفرق بين الموارد المقترحة لعام ٢٠٢٠ والاعتمادات المخصصة لعام ٢٠١٩، حسب فئة الميزانية

(بآلاف دولارات الولايات المتحدة)

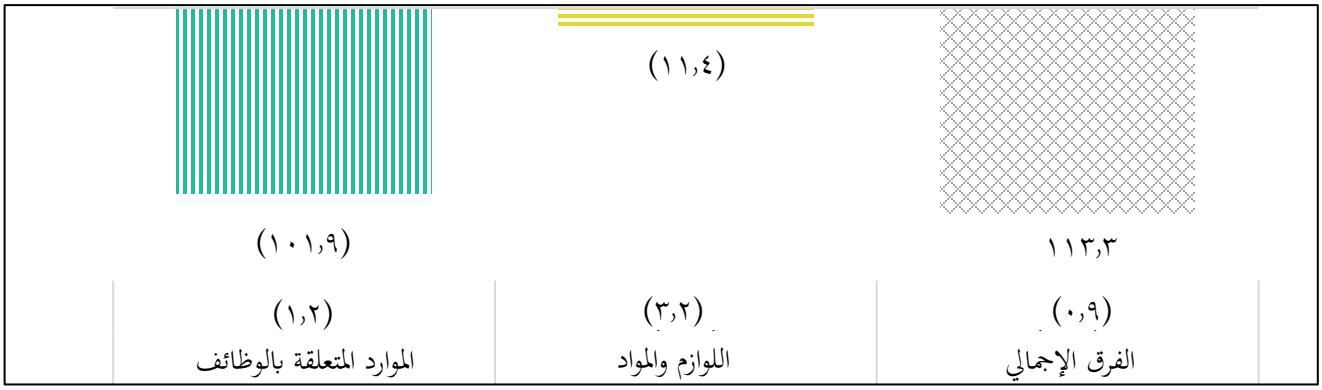

١٢-٩٦ ويعكس الفرق البالغ قدره ٣٠٠ ١١٣ دولار ما يلي:

التغييرات الأخرى - يتصل النقصان الصافي البالغ ٣٠٠ ١١٣ دولار في المقام الأول بنقصان قدره ٩٠٠ ١٠١ دولار تحت بند الوظائف يعزى إلى ما يلي: (أ) النقل الخارجي لوظيفة واحدة لموظف معاون للشؤون الاقتصادية (ف-٢) إلى البرنامج الفرعي ٥، والنقل الداخلي لوظيفة واحدة لمساعد لشؤون نظم المعلومات (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) من البرنامج الفرعي ٥ لمساعدة قسم دعم تكنولوجيا المعلومات في الاضطلاع بمهام الصيانة المتزايدة لدعم الأنشطة الفنية؛ (ب) إعادة تصنيف وظيفة واحدة لموظف لخدمات المؤتمرات (ف-٤) لتصبح وظيفة رئيس قسم خدمات المؤتمرات (ف-٥)، على إثر المراجعة التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية لحسابات دائرة الدعم الحكومي الدولي، والتي أبرزت تزايد متطلبات الوظيفة ومدى تعقيد مهامها والحاجة إلى إعادة النظر في رتبتها؛ (ج) إلغاء وظيفة واحدة لمساعد تحرير (من فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى)) نتيجة لإعادة توزيع العمل المقررة لعام ٢٠٢٠.

١٢-٩٧ ويحظى عنصر دعم البرامج بدعم الموارد الخارجة عن الميزانية، المقدرة بمبلغ ٥٠٠ ٢١٩ ٤ دولار على النحو المبين في الجدول ١٢-٦. وستغطي هذه الموارد تكاليف ١٣ وظيفة والتكاليف اللازمة لدعم مختلف أنشطة التعاون التقني، مثل خدمات المشورة التقنية والتدريب وحلقات العمل والحلقات الدراسية والمشاريع الميدانية. وتعزى الزيادة بمقدار ٦٠٠ ٧٤ دولار أساسا إلى الزيادة المتوقعة في حجم التبرعات المعلنة.

المرفق الأول

الهيكل التنظيمي وتوزيع الوظائف المقترحان لعام ٢٠٢٠

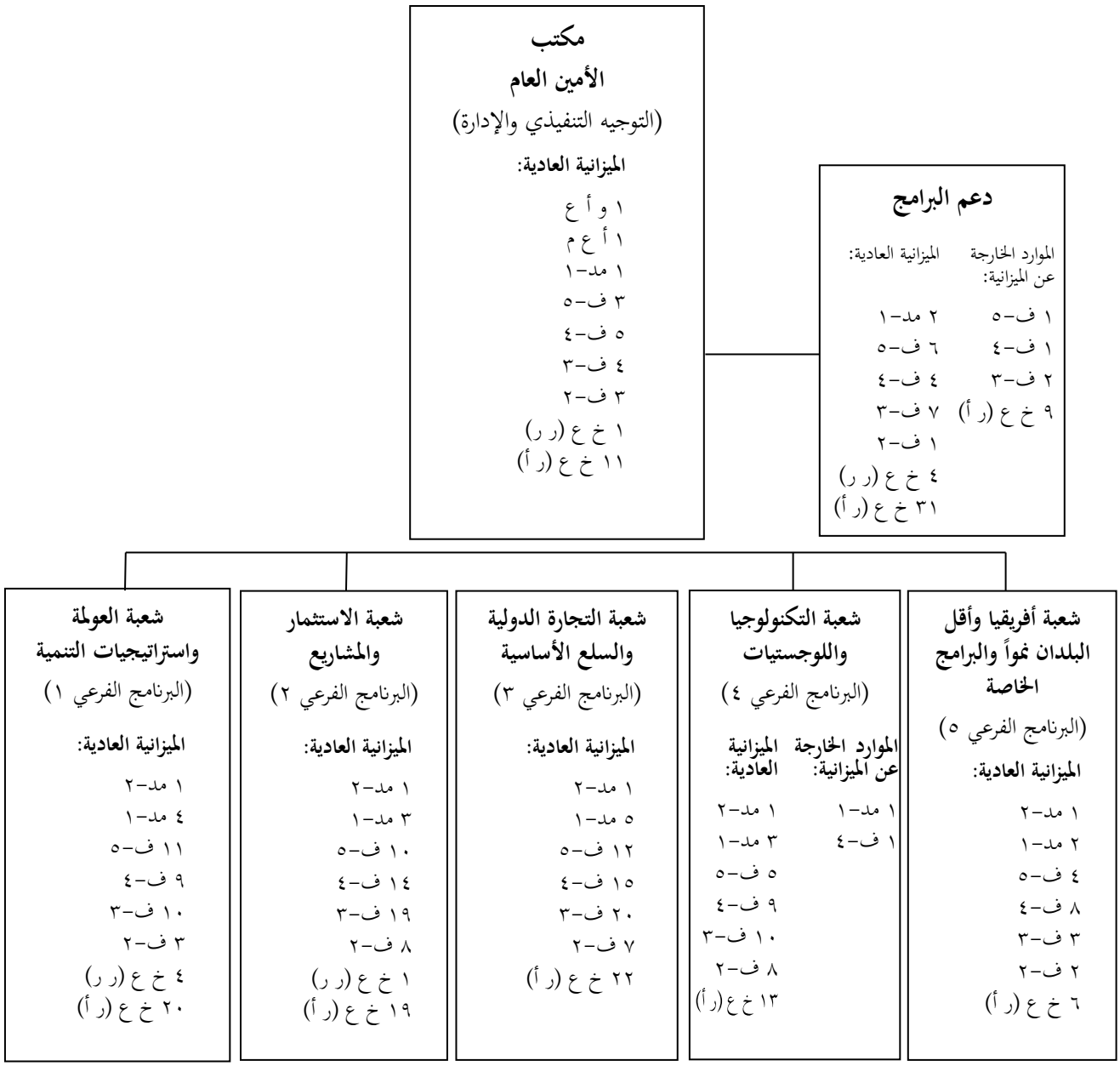

المرفق الثاني

موجز التغييرات المقترحة في الوظائف الثابتة والمؤقتة، موزعة حسب العنصر والبرنامج الفرعي

	الوظائف	*الرتبة*	*الوصف*	*سبب التغيير في الوظائف*
التوجيه التنفيذي والإدارة	(١)	ف-٣	**إلغاء** وظيفة واحدة لموظف لشؤون الإعلام	نتيجة إعادة توزيع العمل المقررة لعام ٢٠٢٠.
البرنامج الفرعي ١ العولمة والترابط والتنمية	(١)	خ ع (ر أ)	**إلغاء** وظيفة واحدة لمساعد إحصائي	نتيجة إعادة توزيع العمل المقررة لعام ٢٠٢٠.
البرنامج الفرعي ٢ الاستثمار والمشاريع	(١)	خ ع (ر أ)	**إلغاء** وظيفة واحدة لمساعد لشؤون التصميم الشكلي	نتيجة إعادة توزيع العمل المقررة لعام ٢٠٢٠.
البرنامج الفرعي ٣ التجارة الدولية والسلع الأساسية	(١)	خ ع (ر أ)	**إلغاء** وظيفة واحدة لمساعد لشؤون الموظفين	نتيجة إعادة توزيع العمل المقررة لعام ٢٠٢٠.
دعم البرامج	(١)	خ ع (ر أ)	**إلغاء** وظيفة واحدة لمساعد تحرير	نتيجة إعادة توزيع العمل المقررة لعام ٢٠٢٠.
دعم البرامج	(١)	ف-٤	**إعادة تصنيف** وظيفة واحدة لموظف لخدمات المؤتمرات (ف-٤) لتصبح وظيفة رئيس قسم خدمات المؤتمرات (ف-٥)	أبرزت المراجعة التي أجراها مكتب خدمات الرقابة الداخلية لحسابات دائرة الدعم الحكومي الدولي ضرورة إعادة النظر في رتبة الوظيفة، بالنظر إلى متطلباتها المتزايدة ومدى تعقيد مهامها.
	١	ف-٥		
البرنامج الفرعي ٥ أفريقيا وأقل البلدان نمواً والبرامج الخاصة	١	ف-٢	**نقل** وظيفة واحدة لموظف معاون للشؤون الاقتصادية من دعم البرامج	توسيع نطاق قدرة البرنامج الفرعي في مجال البحث والتحليل تمشيا مع النتائج التي خلص إليها تقييم متعمق للبرنامج الفرعي أجري في عام ٢٠١٧.
	(١)	خ ع (ر أ)	**نقل** وظيفة واحدة لمساعد لشؤون نظم المعلومات إلى دعم البرامج	
دعم البرامج	١	خ ع (ر أ)	**نقل** وظيفة واحدة لمساعد لشؤون نظم المعلومات من البرنامج الفرعي ٥	مساعدة قسم دعم تكنولوجيا المعلومات في الاضطلاع بمهام الصيانة المتزايدة لدعم الأنشطة الفنية.
	(١)	ف-٢	**نقل** وظيفة واحدة لموظف معاون للشؤون الاقتصادية إلى البرنامج الفرعي ٥	

مختصر: خ ع (ر أ) = فئة الخدمات العامة (الرتب الأخرى).